جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية ومحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم مالية ومحاسبية

تخصص مالية وبنوك

بعنوان :

الصيرفة الإسلامية ودورها في تحقيق الشمول المالي في الجزائر

من إعداد الطلبة:

1. حداد محمد ادريس
2. محجوب محمد الحبيب

إشراف: بوغزالة عبد الكريم

السنة الجامعية: 2020/2019

الشكر

الحمد الله أستعينه وأشكره وأهتدي به، الذي يسر لي أمري وهون علي الصعب حتى تم إنهاء هذا العمل فالحمد الله حمدا يليق بكماله وثناء يليق بعظمته وأصلي وأسلم على خير خلقه محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم

أتوجه بالشكر الجزيل وبأسمى عبارات التقدير والاحترام إلى كل أفراد عائلتي

خاصة *الوالدة *الوالد *أخي وأخواتي

كما أتقدم بالشكر والعرفان لكل الأصدقاء كل باسمه

ورفقاء دربي في الدراسة

وأتوجه بجزيل شكري وامتناني إلى أستاذي المشرف بوغزالة عبد الكريم جزاه الله خيرا

والى كل يد كريمة أمدتنا بالعون وكل من ساهم من قريب أو من بعيد ولو كان بحرف واحد لرفع معنوياتينا وكل من لم يبخل علينا بالنصيحة والتوجيه

وكل من أعانني ولو بكلمة طيبة.

كما أتقدم بالشكر لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية الذين غذوا أذهاننا وأناروا عقولنا.

الاهداء

إهداء حداد محمد إدريس

الحمد لله والصلاة والسلام على عباده الدين اصطفى وبعد:

أهدي ثمرة عملي هدا إلى من أوصى بهما الرحمان خيرا وبرا وجعل رضاه في رضائهما صغيرا وكبيرا إلى من اشاعة دربي, إلى من علمتني معاني الحب والوفاء، إلى من أشبعتني من رحيق الحنان وروتني من سلسبيل العطف وحملتني وهنا على وهن, إليك أمي الغالية.

إلى العين التي أبصر بها نور الحياة، إلى الذي وفر لي الأمان وثبت أقدامي فغمرني بحبه وعطفه وحنانه فلم يشح بعطائه وعلمني معنى الإرادة والصمود، إليك أبي الغالي.

إلى من عشت معهم أجمل أيام حياتي وتقاسمت معهم الحياة بحلوها ومرها، إلى من أتمنى له أجمل ما في الدنيا، إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء.

جميع رفقاء الدرب الدين تذكرتهم ذاكرتي وغلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هدا العمل.

الاهداء

محمد الحبيب محجوب

الفضل يهدى لأصحابه ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله، فإلى أصحاب الفضل علينا تربية ورعاية علمنا وبحثا فإلى ريحانة الدنيا ونور عيني،إلى التي تعبت وقاست الكثير من أجلي وعلمتني أن الحياة كفاح، ووراء كل تعب نجاح, إلى من رضت بالقليل لتصنع منه القليل، أمي الغالية.

إلى أعز الناس والدي العزيز حفضه الله ورعاه.

إلى أفراد العائلة إخوتي وأخواتي.

وإلى كل الأصدقاء كل باسمه.

وإلى كل من ساهم في إنجاز هدا العمل ولو بكلمة تشجيع أهدي لهم ثمرة جهدي هدا.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

الملخص

القضاء على الفقر هو هدف أي إنسان أو مؤسسة أو دولة تريد العيش الكريم لمواطنيها، والقضاء على الفقر يكون من خلال توفير الخدمات الصحية والتعليمية والمسكن الملائم والخدمات الرئيسية الاساسية بالإضافة إلى تسهيل الحصول على الخدمات المالية أو الوصول إلى التمويل أو ما يسمى بالشمول المالي والتأكد من أن كل فرد في المجتمع له القدرة على الحصول على الخدمات المالية، حيث أن زيادة الخدمات المالية يؤدي إلى القضاء على الفقر من خلال التشجيع على الاستثمار والادخار حيث تسعى البنوك إلى توسيع قاعدة المتعاملين معها لتقليل التكاليف وحماية المستهلك من جميع أشكال النصب والتلاعب كما أن له أثر إيجابي على المصرف المركزي حيث يستطيع أن يدير الملفات الاقتصادية في الدولة إدارة جيدة، بالإضافة إلى تحقيق معايير النزاهة وحماية المستهلك .وأسباب عدم تحقيق الشمول المالي كثيرة ولقد تم توضيح أهم الأسباب في البحث، ويمكن بصورة عامة ارجاع هذه الأسباب إلى: أسباب اختيارية وأسباب اجبارية، الاسباب الاختيارية: هي التي يختار الفقير بنفسه عدم التعامل مع البنك والمؤسسات المالية، أو تكون الأسباب اجبارية: أي أن الفقير يجبر على عدم التعامل مع المؤسسات المالية للأسباب المذكورة في البحث .والمؤسسات المالية من أهم أهدافها هو تعظيم الأرباح وتجنب المخاطر من خلال اقراض أو تمويل من لهم كفاءة ائتمانية عالية أو لهم ضمانات تضمن القرض أو التمويل، ولكن هناك فئات في كل مجتمع تحتاج إلى التمويل لتحسين وضعها المعيشي ولكنها لا تستطيع الوصول إلى التمويل للأسباب التي ذكرناها، فتبقى في دائرة الفقر ولا تستطيع الخروج منه، ولذلك نحتاج إلى مؤسسات حكومية وخاصة وشبه حكومية وتطوعية للمساهمة في القضاء على الفقر وتسهيل الحصول على التمويل.

Summary

The eradication of poverty is the goal of any human being, institution or country that wants to live decently for its citizens, and the eradication of poverty is through the provision of health, education, adequate housing and basic basic services, as well as facilitating access to financial services or access to finance or so-called financial inclusion and ensuring that every member of society has access to financial services, Increasing financial services leads to the eradication of poverty by encouraging investment and savings as banks seek to expand their client base to reduce costs and protect consumers from all forms of fraud and manipulation, and it has a positive impact on the central bank where it can manage the files. The country's economy is well managed, in addition to achieving standards of integrity and consumerprotection. The reasons for not achieving financial inclusion are many and the most important reasons have been clarified in the research, and these reasons can generally be attributed to: optional and compulsory reasons: the poor choose not to deal with the bank and financial institutions, or the reasons are compulsory: the poor are forced not to deal with financial institutions for the reasons mentioned in theThesearch. Financial institutions are one of their most important objectives is to maximize profits and avoid risks through lending or financing of those with high credit competence or guarantees that guarantee loan or financing, but there are groups in each society that need funding to improve their living conditions but cannot access funding for the reasons we have mentioned, so they remain in poverty and cannot get out of it, so we need government, private and semi-governmental institutions that are voluntary to contribute to poverty eradication and facilitate access to finance

قائمة المحتويات

الشكر	I
الاهداء	II
الملخص	IV
Summary	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VIII
قائمة الاشكال	IX
المقدمة	ب
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	2
تمهيد	2
المبحث الأول: المصارف الإسلامية	2
المطلب الاول: نشأة وتطور المصارف الإسلامية	2
المطلب الثاني: مفهوم المصارف الإسلامية	4
المطلب الثالث: خصائص البنوك الاسلامية	5
المطلب الرابع: أهداف البنوك الإسلامية.	7
المبحث الثاني: الحرمان المالي	10
المطلب الأول: مفهوم الحرمان المالي	10
المطلب الثاني : أشكال الحرمان المالي	11
المطلب الثالث: أبعاد الاستبعاد والحرمان المالي	14
المطلب الرابع: آثار وعواقب الحرمان المالي	15
المطلب الخامس : أسباب الاستبعاد والحرمان المالي	16
المطلب الأول: نشأة وتطور الشمول المالي	17
المطلب الثاني: مفهوم الاشتمال المالي	18
المطلب الثالث: أبعاد الاشتمال المالي	20
المطلب الرابع: أهمية وفوائد الاشتمال المالي	24
الفرع الاول: أهمية الشمول المالي	24
الفرع الثاني: فوائد الاشتمال المالي :	26
المطلب الخامس: ركائز الشمول المالي	27

المطلب السادس: أهداف الاشتمال المالي 29
خلاصة الفصل الأول : 30
الفصل الثاني: الشمول المالي في الجزائر 31
تمهيد 32
المبحث الأول: نظرة عامة حول تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر 32
المطلب الأول: نبذة عن المصارف في الجزائر 32
المطلب الثاني: أهم القوانين والمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية لسنة 2020 36
المطلب الثالث : مصرف السلام 2018 39
المبحث الثاني :الدراسات السابقة 47
الخاتمة 45
المراجع 45

قائمة الجداول

جدول 1 : تطور الصيرفة الإسلامية بالجزائر من خلال بعض المؤشرات 26
جدول 3: التمويلات ذات طابع سكني ترقوي 37

قائمة الاشكال

شكل 1: عدد الملفات التمويلية 35

شكل 2: محفظة التمويلات حسب رقم اعمال المؤسسة 36

شكل 3: التمويلات المباشرة 31/12/2018 36

مقدمة

المقدمة

يشكِّل الشمول المالي هدفًا استراتيجيا لدى الاقتصادات العالمية والجهات الرقابية لديها، من أجل تحقيق التّكامل بين الاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك، وكلّها أهداف مطلوبة. إذ يحقِّق الشمول المالي سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، وإيجاد مؤسسات سليمة تقودها قواعد تنظيمية ورقابية واعية، وضمان الاستدامة المالية والمؤسّسية للمؤسسات المالية والمصرفية، وتوفير بيئة تنافسية بين مقدِّمي الخدمات والمنتجات المالية لتقديم وإتاحة البدائل أمام العملاء.

ويعتبر النظام المالي الإسلامي أحد أكثر الأنظمة تحقيقا لمبدأ الاشتمال المالي من خلال استراتيجيات الصيرفة الاسلامية التي تعمل على تغطية أكبر فئة ممكنة من المحرومين ماليا خاصة من ذوي المعتقدات الدينية التي تحرم التعامل بالفائدة على المال اخذا وعطاء.

حيث شهدت الصناعة المصرفية خلال العقدين الماضيين تطورات سريعة ونمواً ملحوظاً، وقد كان لزيادة عدد الراغبين في التعامل مع البنوك الإسلامية بالإضافة إلى الطفرة النفطية التي أغرقت المؤسسات المالية الإسلامية بوافر من السيولة، الأثر الأكبر في تسارع نمو حجم الصناعة المصرفية الاسلامية في العقدين الأخيرين وبنسبة لا تقل عن 15 % سنوياً منذ عام 2000.

الجزائر وعلى غرار باقي الدول سعت جاهدة الى تحقيق الشمول المالي، وتحقيق البعد الاجتماعي للنظام المصرفي بالإضافة الى البعد الاقتصادي والتطور المالي والنمو الاقتصادي. اتضح ذلك جلياً من خلال جملة من القوانين والتشريعات جاءت متتابعة مست النظام المصرفي في جميع المجالات منذ ظهور قانون النقد والقرض 90-10.

وتشكل الخدمات المالية الاسلامية احدى اهم ابعاد الاصلاحات التي شهدتها الصيرفة بالجزائر، حيث سهل قانون النقد والقرض عمل القطاع الخاص مما أدى الى ظهور مصارف اسلامية بالساحة المصرفية، وهو ما يعتبر احدى اهم الخطوات في اطار تحقيق الشمول المالي.

انطلاقاً مما سبق يمكننا صياغة اشكالية عامة للموضوع على النحو التالي:

اشكالية الدراسة

كيف تساهم الخدمات المالية الإسلامية في تحيق الشمول المالي؟

الأسئلة الفرعية

1. ما هي الصيرفة الإسلامية وما هي خصائصها؟
2. ما المقصود بالشمول المالي وعلى ماذا يرتكز؟
3. ما هو واقع الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر وهل لعبت دورها في تحقيق الشمول المالي؟

الفرضيات

-تلعب الصيرفة الاسلامية دورا مهما في تغطية جانب مهم من المحرومين مالياً وزيادة فرصهم في الحصول على الخدمات المالية.

– يعتمد تحقيق الشمول المالي على الاصلاحات في جميع مستويات القطاع المالي وليس فقط تنويع الخدمات المالية وتوفيرها.

لا تزال الخدمات المالية الاسلامية في الجزائر ضعيفة ولا تغطي الطلب على الخدمات المالية.

اهداف الدراسة

بناءً على الإشكالية السابقة، يمكن تحديد أهداف البحث على النّحو التالي:

1. التعرُّف على أبعاد الشمول المالي والمصرفي ومتطلّباته من منظور إسلامي
2. إبراز الدّور المحوري الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات المالية الإسلامية في تسريع الشمول المالي والمصرفي؛ من خلال سدّ فجوات العرض والطّلب على المنتجات المالية في الاقتصادات العربية.
3. إبراز آليات تطوير الشمول المالي والمصرفي من خلال التمويل الإسلامي استنادًا إلى قواعد وإرشادات الهيئات الدولية والإقليمية المعنيّة بقضايا الشمول المالي، والارتقاء بها لتكون محورًا أساسيًّا من محاور اهتمامات صانعي السياسات الاقتصادية والمالية والمصرفية.

أهمية الدراسة

تتبيّ أهمية هذا الموضوع في النقاط الآتية:

العديد من البنوك المركزية ووزارات المالية في الاقتصادات النامية والأسواق النّاشئة؛ حيث توجد استراتيجيات وطنية وأهداف كمّية صريحة للشمول المالي والمصرفي لدى أكثر من 60 اقتصادًا على مستوى العالم.

- بروز تحدّيات كبيرة تواجه القطاع المالي المصرفي العربي الذي يتطلّب منه الإسهام في مواجهة المشكلات النّاتجة عن الفقر المدقع والبطالة والأميّة وانخفاض معدلّات النّمو، عن طريق معالجة الاستبعاد المالي وتثقيف الناس ماليًّا وإتاحة الفرصة أمامهم للوصول الشامل إلى النّظم المالية الرسمية.

- ندرة البحوث العلمية والدراسات التطبيقية التي تتناول علاقة المالية الإسلامية بالشمول المالي والمصرفي؛ حيث توجد حاجة ماسّة لزيادة الوعي شأن التحدّيات المتمثِّلة في تحسين الشمول المالي والدّور الذي يمكن أن تؤدِّيه المؤسسات المالية الإسلامية في حلّ هذه القضايا

هيكل البحث :

بالنظر لعنوان الدراسة واشكالية البحث تم تقسيمه الى فصلين كالتالي:

- الفصل الاول: تم التطرق الى الجوانب النظرية العامة حول النظام المصرفي الإسلامي والتعريف به، وكذلك دراسة نظرية حول مصطلحي الشمول المالي والاستبعاد المالي في المبحثين الثاني والثالث تواليا، وعرض اهم ركائزهما واهم خصائصهما والدعائم التي ترتكز عليها.
- الفصل الثاني: تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين ونظرا لصعوبات الدراسة الميدانية والتي ادرجناها في صعوبات الدراسة فقد تطرقنا الى عرض بعض الاحصائيات والمؤشرات التي تبين موقف الجزائر ودورها في تطبيق الصيرفة الإسلامية والتوجه نحو الشمولية المالية من خلالها، أما في المبحث الثاني فقد عرضنا مجموعة من الدراسات التطبيقية السابقة حول ذات الموضوع.

_ صعوبات الدراسة:

لا يخلو انجاز أي بحث او دراسة من مواجهة أي صعوبات او مصادفة عقبات، ولا يختلف الامر بالنسبة لدراستنا هذه حيث ان من بين هاته الصعوبات:

- اغلاق المكتبات الجامعية والعمومية بسبب الوباء والتي توفر للباحث المراجع اللازمة.
- قلة المصادر والمعلومات والاحصائيات الالكترونية التي تغطي مجال الصيرفة الإسلامية.
- عدم التمكن من اجراء الدراسة الميدانية كما ينبغي بسبب اغلاق مختلف المصالح المعنية بدراستنا.
- تأثير إصابة الباحثين بوباء كوفيد19 على نفسيتهما، مما اثر سلبا على إتمام الدراسة بالشكل اللازم.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

تمهيد

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية لما يلعبه من دور هام في الحركة الاقتصادية، ولما كانت البنوك التقليدية تكتسح الساحة المصرفية على المستوى العالمي وعلى مستوى الدول الإسلامية، شهد المنتصف الثاني من القرن العشرين بعثا لنشأة وظهور البنوك الإسلامية داخل العالم الإسلامي وخارجه، بنوك يرى مؤسسوها أنها البديل الشرعي الأمثل للبنوك التقليدية التي لا تراعي الجانب العقائدي في معاملاتها مع جمهور المسلمين، وهي التي يمكن ان تقلص من الحرمان المالي والذي جاء نتيجة المعتقدات الدينية للكثير من المجتمعات الإسلامية والتي تمنعها من التعامل مع البنوك التقليدية بالفائدة اخذا وعطاء وتعتبر ربا.

وبناء على هذا التقديم سنحاول في هذا الفصل دراسة البنوك الإسلامية نشأتها والخصائص المميزة لها وسنتطرق في المبحث الثاني الى شرح اهم العناصر للشمول المالي وسنتطرق الى المبحث الثالث الى اهم الأسباب التي تودي الي الاستبعاد المالي

المبحث الأول: المصارف الإسلامية

المطلب الاول: نشأة وتطور المصارف الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية على أنها مؤسسات مالية حديثة النشأة، حيث تعود فكرة ظهور العمل البنكي الإسلامي إلى الأربعينيات من القرن العشرين في ماليزيا (عام1940م) وباكستان (عام1950م) أين تم إنشاء أول صناديق للادخار لا تتعامل بالفائدة، من خلال إنشاء مؤسسة تقوم باستقطاب الودائع من أصحاب الفوائض وإقراضها إلى المزارعين المحتاجين للأموال بدون عائد[1]، إلا أن هذه المحاولة لم تنجح لعدة أمور فنية ولعدم الإقبال على إيداع الأموال فيها، حيث أغلقت تلك المؤسسة أبوابها في بداية الستينات من القرن الماضي[2]. ومع نهاية هذه التجربة كانت هناك تجربة أخرى في طريقها نحو الظهور، حيث ظهرت بنوك الادخار المحلية التي تأسست عام 1963م في مصر، وهي بنوك ادخار تعمل عل الصعيد المحلي وفق أسس الشريعة الإسلامية، لكن هذه المحاولة لم يكتب لها البقاء حيث تم إيقاف

[1]- حمو محمد، زيدان محمد، تحديات ومشكلات عمل البنوك الإسلامية في ظل التحديات الراهنة وسبل مواجهتها، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة، 05 -06 ماي2009م، ص03.

[2]- عمر محمد عثمان، إدارة الموجودات/المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه تخصص مصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق، سوريا، 2009م، ص 20.

العمل بها عام 1967م وذلك لعدة أسباب منها: عدم رسوخ الإطار النظري للعمل البنكي الإسلامي وعدم توفر الكفاءات المؤهلة التي تملك القدرة على تسير الأعمال والنشاطات البنكية الإسلامية.[3]

وشهدت السبعينات من القرن الماضي انطلاقة جديدة لفكرة إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ففي عام 1971م أسس في مصر أول بنك يقوم بممارسة أنشطته على غير أسس الربا وهو بنك ناصر الاجتماعي الذي بدأ ممارسة نشاطاته المصرفية عمليا عام 1972م، ثم أعقب ذلك إقامة مصرفين إسلاميين معا عام 1975م هما بنك دبي الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة، والبنك الإسلامي للتنمية في جدة، الذي اشتركت في رأس ماله دول منظمة المؤتمر الإسلامي، ويهدف إلى دعم مشاريع التنموية لهذه البلدان .[4]

ثم توالى تأسيس البنوك في عدد من الدول الإسلامية، حيث تم تأسيس بنكي فيصل الإسلامي المصري والسوداني عام 1977م، وبنك التمويل الكويتي في نفس العام، ثم البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام1978م، وبنك البحرين الإسلامي عام1979م.

واستمر ظهور البنوك الإسلامية في الفترة الممتدة بين 1980م إلى 1990م، حيث تميزت هذه المرحلة بأسلمة الأنظمة البنكية لبعض الدول الإسلامية مثل السودان وباكستان وإيران، حيث أصبحت جميع الوحدات البنكية لديها تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ولم تقتصر فكرة إنشاء البنوك الإسلامية على دول العالم الإسلامي فحسب، بل عرفت عدة دول غربية ظهور بنوك إسلامية، كدار المال الإسلامي بسويسرا التي أنشئت في 27 جويلية1981م، والبنك الإسلامي الدولي بالدانمارك الذي تحصل على الترخيص بتاريخ 17 فيفري 1983م[5]، كما قامت المؤسسة الأمريكية "سيتي جروب" بإنشاء بنك إسلامي مستقل تماما وهو " سيتي بنك إسلامي" بالبحرين عام 1996م برأسمال قدره 20مليون دولار أمريكي، كما شهدت بريطانيا في سنة 2004م إنشاء "بنك بريطانيا الإسلامي"، وقد رافق التوسع في عدد البنوك الإسلامية ظهور عدد من المؤسسات

[3]- أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، دار عالم الكتاب الحديث، إربد، الأردن،2008م، ص65.

[4] - عبد الرزاق الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط،1دار أسامة للنشر، الأردن، 1989م، ص177.

[5] - نصر سليمان، البنوك الإسلامية (تعريفها، نشأتها، مواصفاتها....)، الملتقى الدولي حول أزمة النظام الدولي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة،05-06 ماي 2009م، ص03.

الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي مثل: "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية" و"المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية" و"مجلس الخدمات المالية الإسلامية".[6]

كما عرفت هذه الفترة إنشاء بنك البركة الجزائري بتاريخ 20 ماي1991م بعد الاتفاق المبرم بين "بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري" و"شركة دلة القابضة" بمقتضى قانون 10/90 المتعلق بقانون النقد والقرض، وباشر أعماله المصرفية ابتداء من الفاتح سبتمبر 1991م.[7]

المطلب الثاني: مفهوم المصارف الإسلامية

يعرف المصرف الإسلامي بأنه مؤسسة مالية مصرفية تزاول اعمالها وفق أحكام الشريعة الإسلامية ويعرف الدكتور أحمد النجار المصرف الإسلامي بأنه مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية مما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي، بمعنى أن المصرف الإسلامي عبارة عن مؤسسة مالية لا تهدف الى تحقيق الربح وإنما تعمل على توظيف الأموال المتجمعة لديها مما يخدم قضايا المجتمع.

ويعرفها الدكتور طارق الشمري بأنها:" مؤسسة مالية تحمل رسالة اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تحقيق نفع عام للمجتمع الإسلامي قائم على أسس أخلاقية وإنسانية واقتصادية واجتماعية..."

يرى صاحب هذا التعريف بأن دور البنوك الإسلامية لا يقتصر على الوساطة المالية فحسب، فبالإضافة ذلك فهي تهدف إلى تحقيق منافع عامة للمجتمع الإسلامي، وبالتالي التركيز على الجانب الاجتماعي والإنساني لهذه البنوك.

وعرفتها اتفاقية إنشاء "الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية" في الفقرة الأولى من المادة الخامسة عند الحديث عن شروط العضوية في الاتحاد كالتالي: "يقصد بالبنوك الإسلامية تلك البنوك التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء"

[6] - حمو محمد، زيدان محمد، مرجع سبق ذكره، ص04.

[7] - حمادي مراد، حمادي أحلام ، تقييم تجربة بنك البركة الجزائري، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة، 05-06 ماي 2009م، ص02.

ومن خلال ما سبق من تعاريف يمكن تلخيص اهم النقاط في التعريف الآتي:

هي مجموعة من المصارف والمؤسسات المالية الاستثمارية التي تعتمد على آلية المشاركة في تحويل الادخار الى استثمار، وذلك للحصول على الأرباح ومن خلال الاستخدام الأمثل للموارد، بهدف تحقيق الابعاد التنموية والإنسانية، وفق احكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث: خصائص البنوك الاسلامية

يمكن تلخيص أهم خصائص البنوك الإسلامية فيما يلي:

أولا: الصفة العقيدية للبنوك الإسلامية.

تعتبر هذه الخاصية هي المميزة للبنوك الإسلامية والتي تستمد منها الخصائص الأخرى؛ فالبنك الإسلامي يستمد إطاره الفكري من العقيدة الإسلامية، وهي التي تشكل حدود وإطار العمل للبنك الإسلامي، وانطلاقا من هذا الأساس فإن هناك إطاراً عاماً يحكم نشاط هذه البنوك وهو الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وبمقتضى ذلك فإنه على البنوك الإسلامية الالتزام بخلو أنشطتها من المخالفات الشرعية، كما يتضمن أيضاً ضرورة التزام كافة عمليات ومعاملات هذه البنوك بالضوابط والأحكام الفقهية المتعلقة بالمال والمعاملات الإسلامية عامة.[8]

ومن مظاهر التزام البنوك الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية:

1-عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء :حيث أن البنوك الإسلامية لا تدفع فوائدا مقابل الموارد التي تحصل عليها من المتعاملين معها، أي أصحاب الودائع بمختلف أشكالها، كما أنها لا تقبض الفوائد من المتعاملين الذين يلجئون إليها للاستفادة من مواردها التمويلية، بالإضافة إلى الأعمال والخدمات الأخرى التي تقدمها والتي لا تتضمن التعامل بالفائدة فيها، وتستخدم البنوك الإسلامية أسلوب المشاركة في الأرباح والخسائر كبديل لأسلوب الفائدة.

2-الالتزام بقاعدة الحلال والحرام في جميع الأنشطة والأعمال :يشترط لكي يكون البنك إسلاميا أن تكون الخدمات والعمليات والمجالات التي يتعامل فيها البنك أو يمولها تدخل ضمن دائرة الحلال، أي وفقا للشريعة الإسلامية، فالبنوك تتحرى المصادر الحلال للأموال عند الحصول على الموارد وتجميعها،

[8] - أمارة محمد عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية الاقتصاد جامعة حلب، 2010م، ص17.

كما أنها تحرص كل الحرص على أن توجه هذه الموارد وتستخدم في تمويل المشاريع التي لا تتناقض مع القيم الإسلامية أو أية مشاريع يحرمها الإسلام، كمصانع الخمور مثلا.

ونخلص من هذا كله أن الصفة العقيدية صفة شمولية فهي جزأ لا يتجزأ بحيث تمتد إلى العبادات والمعاملات والأخلاق التي يصعب الفصل بينها.[9]

ثانيا: ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية

إن للمال وظيفة اجتماعية، لذلك كان الاهتمام بالنواحي الاجتماعية أصلا من أصول الدين الإسلامي، إذ أن البنوك الإسلامية وباعتبارها مؤسسات اقتصادية مصرفية اجتماعية، فإنها تقوم بتعبئة المدخرات من الأفراد والمؤسسات واستثمارها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وبشكل خاص الأنشطة الأكثر نفعاً والأكثر أهمية للفرد من ناحية وللمجتمع من ناحية أخرى، والتي يكون لها انعكاس واضح على مستوى التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإنها تعمل على تنمية مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية وتطويرها بالشكل الذي يقود إلى تطوير الاقتصاد وتنميته ويخدم مصالح المجتمع، ومن هنا يكون ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، أي أن البنوك الإسلامية من خلال توظيفها لأموالها لا تهتم فقط بالحصول على العوائد، وإنما تتعدى ذلك على اهتمامها بالعائد الاجتماعي.[10]

ثالثا: الصفة الاستثمارية.

يعد الاستثمار محور نشاط البنك الإسلامي وأحد الركائز والمقومات التي يقوم عليها، فإذا كانت البنوك التقليدية تعتمد أساسا على القروض في توظيف أموالها وتحقيق الأرباح من خلال الفرق بين الفائدة المدينة والفائدة الدائنة، فإن البنوك الإسلامية قد خالفت هذا المنهج وسلكت منهجا يتماشى مع المبادئ الإسلامية وأصبحت تستثمر أموالها بأحد طريقتين:[11]

1-الاستثمار المباشر : وهو بأن يوظف البنك الإسلامي أمواله في مشاريع خاصة به تدر عليه عوائدا.

2-الاستثمار بالمشاركة : بمعنى مساهمة البنك في رأس مال المشروع مما يترتب عليه المشاركة في الملكية والإدارة وفي الأرباح والخسائر.

[9] - عبد الغفار حنفي عبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك وتطبيقاتها، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر،2000م، ص 43- 45.

[10] - ناصر سليمان، بوشرمة عبد الحميد، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، 2010/2009م، ص306.

[11] - بن مسعودة ميلود، مرجع سبق ذكره، ص17.

وبالنظر إلى دور البنوك الإسلامية نجده إيجابيا، فهي تعتمد على البحث عن الفرص الاستثمارية واستغلالها إما منفردة أو بالمشاركة[12]، وبالتالي فهي تمثل مستثمرين إيجابيين (أصحاب الودائع الاستثمارية) من خلال تجسيد مشاركتهم الفعلية في النشاط الاقتصادي.

المطلب الرابع: أهداف البنوك الإسلامية.

1- الهد ف التنموي.

تساهم البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعمل على تكييف جميع معاملاتها المصرفية مع الضوابط الشرعية، وإيجاد بديل لكافة المعاملات الربوية لرفع الحرج عن المتعاملين معها، من خلال النواحي التالية:

- إلغاء الفائدة وتخفيض تكاليف المشاريع، وهذا يؤدي إلى تشجيع الاستثمار بالنسبة للحرفيين والصناعيين، ما يقلل من مستوى البطالة ويدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

- تنمية الوعي الادخاري وتشجيع الاستثمار وذلك بإيجاد فرص وصيغ عديدة للاستثمار تتناسب مع قدرة ومطالب الأفراد والمؤسسات المختلفة.[13]

- تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي الإسلامي، وتوسيع نطاق التعامل مع القطاع البنكي عن طريق تقديم الخدمات المصرفية غير الربوية.[14]

ومن هنا فإن البنك الإسلامي هو أداة فعالة للتنمية بالدرجة الأولى وإن معيار التزامه بالشريعة الإسلامية يقاس بمدى التصاقه واتصاله بالعملية التنموية ورسالتها الإنتاجية الشرعية، فليس الهدف من البنك هو مجرد تجميع أموال المسلمين، ولكن الهدف الأساسي هو توظيفها التوظيف الفعال في المشروعات التنموية التي تضيف للناتج القومي وللمجتمع سلعاً وخدمات في حاجة إليها وبالشكل الذي يعود عائده على كل من المودع للأموال وعلى البنك المستثمر وعلى المجتمع.[15]

[12] - عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص48.

[13] - بن عمارة نوال، صالحي صالح، محاسبة البنوك الإسلامية، مجلة الباحث، العدد 02، 2003م، ص51.

[14] - عبد الفتاح المغربي، مرجع سبق ذكره، ص90.

[15] - جميل أحمد، الدور التنموي للبنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005م، ص85.

2-الهدف الاجتماعي

إلى جانب تحقيق الاستثمارات والعوائد، تهدف البنوك الإسلامية إلى تحقيق أهداف اجتماعية عدة من خلال:[16]

- صناديق الزكاة: حيث يساهم البنك في جمع الزكاة والصدقات واستخدامها في الأوجه المخصصة لها وتوزيعها بشكل عادل على مستحقيها.

- الأعمال الخيرية: وذلك عن طريق تشجيع المبادرات والمشاركة في الأعمال والمشاريع الخيرية، ومنح القروض الحسنة.

- المساهمة في دراسة مشاكل المجتمع والمشاركة في تنفيذ الحلول المناسبة لها، ما يحقق التكافل بين الأفراد ويخفض من مستويات المشاكل الاجتماعية، ويكون له الأثر الطيب على المجتمعات الإسلامية.

3-الهدف الاستثماري

تعمل البنوك الإسلامية على نشر وتطوير الوعي الادخاري بين الأفراد، وترشيد سلوكيات الإنفاق لفائدة شريحة عريضة من الموارد بهدف تعبئة الموارد الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة واستقطابها وتوظيفها في المجالات الاقتصادية من ناحية، ومن ناحية أخرى يقوم البنك بالتركيز على التوظيفات الاستثمارية متوسطة وطويلة الأجل التي تمكنه من إنشاء مشاريع في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي وتقوية هيكل القطاعات الاقتصادية فيه.[17]

وتتجسد الأهداف الاستثمارية للبنك الإسلامي في النقاط التالية:[18]

[16]- ميلودي عبد العزيز، محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 2007/2006م، ص41.

[17] - طيبي عبد اللطيف، التطبيقات المتمايزة لتقنيات التمويل والاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد والمخاطرة، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2009/2008م، ص73.

[18] - جميل أحمد، مرجع سبق ذكره، ص86.

– محاولة القضاء على البطالة وزيادة عدد العاملين مع التركيز على تنشيط الاستثمار، وذلك من خلال التوظيف الأمثل لموارد البنك في المشاريع والاستثمارات المباشرة التي تؤسس لشركات جديدة، أو تقوم على توسعة وتطوير القائمة منها.[19]

– القضاء على الاحتكار والاستغلال بتحقيق مستوى مناسب من الاستقرار في أسعار السلع والخدمات في السوق عن طريق سياسة سعرية عادلة، ومن هنا يكون من أحد الأهداف الاستثماري للبنك الإسلامي تطبيق الأسعار التوازنية العادلة.

– تحقيق زيادات متناسبة في معدل النمو الاقتصادي بهدف قهر التخلف وتحقيق التقدم للأمة الإسلامية.

– توفير خدمات الاستشارات الاقتصادية والفنية والمالية والإدارية المختلفة(خدمات نظم الإنتاج والمنتج، خدمات التسويق المتعددة التي تشمل: المنتجات، الترويج، التوزيع، التسعير، دراسات السوق والعميل، وخدمات التمويل، وخدمات الأفراد) وتقديم خدمات دراسة الجدوى الاقتصادية بجوانبها المختلفة (البيئية، القانونية، التسويقية، الفنية، التجارية، المالية، الاقتصادية، الاجتماعية، دراسات الظل، اختبارات الحساسية)، لترشيد القرارات الاستثمارية للمستثمرين وللحفاظ على أموالهم من الضياع أو الاستثمار في المشروعات غير مربحة.

– تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات المختلفة سواء التي يشرف عليها البنك، أو للمؤسسات الأخرى التي سوف تجد نفسها مضطرة لتحسين أدائها.

– تحقيق العدالة في توزيع الناتج التشغيلي للاستثمار وبما يسهم في عدالة توزيع الدخول بين أصحاب عوامل الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية، بحيث يحصل كل منهم على العائد المجزي الحقيقي الذي يستحقه من الناتج التشغيلي الذي تم، وبالتالي يحرص كل منهم على تعظيم هذا الناتج حتى يحصل على حجم أكبر من الناتج المعظم في إطار نصيبه المتفق عليه من قبل.

4–الهدف الشرعي

[19] - عبدو عشوش، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، تخصص تسويق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008 /2009م، ص15.

بالإضافة إلى الأهداف التنموية والاجتماعية والاستثمارية، فإن للبنوك الإسلامية أهدافا شرعية تسعى لتحقيقها تتمثل في:

– تطبيق الشريعة الإسلامية وتأكيد شموليتها، من خلال تقديم البديل لجميع المعاملات المالية والمصرفية لرفع الحرج على المسلمين في ظل انتشار البنوك التقليدية.

– نشر الوعي المصرفي الإسلامي وتطوير ثقة المتعاملين بالنظام الاقتصادي الإسلامي، باعتباره النظام الأمثل للتنمية الاقتصادية والتقدم على كافة الأصعدة[20]، والمساهمة في نشر تعاليم الشريعة الإسلامية السمحة.

المبحث الثاني: الحرمان المالي

المطلب الأول: مفهوم الحرمان المالي[21]

يستخدم مصطلحا الشمول المالي والحرمان المالي بالتبادل لتعريف مدي قدرة السكان على الوصول والتمتع بالخدمات المالية، فبينما يشير الحرمان المالي إلى العملية التي بموجبها يواجه أفراد المجتمع المصاعب والعوائق فيما يتعلق بالوصول إلى مصادر منتجات الخدمات المالية الأساسية والتمكن من استخدامها بصوره تلائم احتياجاتهم والتمكن– في ذات الوقت –من ممارسة حياة اقتصادية واجتماعية طبيعية في المجتمع الذي يعيشون فيه

. يعرف البعض الشمول المالي بأنه تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى قطاعات واسعة من الفئات ذات الدخول المنخفضة والمحرومة. كما أن الخدمات المصرفية هي في طبيعتها خدمة عامة، لذلك فمن الضروري أن يكون الهدف الرئيسي للسياسة العامة هو توفير الخدمات المالية الأساسية ووسائل الدفع لجميع السكان دون تمييز. والحرمان المالي عملية ديناميكية ومعقدة، حيث إن بعض الناس يعانون من هذه الظاهرة لفترات محدودة خلال حياتهم، والبعض الآخر قد يعاني منه مدى الحياة، ومعظمهم قد يعانون منه بسبب التسعير أو السوق أو عدم مناسبة المنتج أو تعقيد إجراءات الحصول عليه.

[20] – ميلود بن مسعودة، مرجع سبق ذكره، ص21.

[21] مجدي الأمين نوردين ،الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول ، مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية ،العدد 77—سبتمبر2015، مطبعة دبي ، ص5

يقصد بالخدمات المالية الأساسية الآتي:

1 - حسابات الإيداع (جارية أو آجلة)

-2-حسابات الادخار

- 3 التمويل (الائتمان)

-4التحويلات المالية.

-5 خدمات التأمين.

-هنالك اعتقاد سائد بأنه إذا توفرت إمكانية الحصول على حسابات الإيداع لدي أفراد المجتمع وتوفرت لهم إمكانية استخدام هذه الحسابات، فإن ذلك يعتبر بمثابة المدخل السليم للخروج من دائرة الحرمان المالي. فالحصول على حساب الإيداع هو الشرط الضروري للحصول على سائر الخدمات والمنتجات المالية الأخرى. وقد اكتسب مصطلح" الشمول المالي"أهمية كبيرة منذ عام 2000 م، نتيجة لاستنتاجات حول الاستبعاد أو الحرمان المالي financial exclusion)) والارتباط المباشر بالفقر. وتعرف الأمم المتحدة الأهداف من الاشتمال المالي على النحو التالي:

-1 الوصول بجميع الأسر بتكلفة معقولة إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية، بما في ذلك خدمات الادخار أو خدمات الإيداع والدفع وخدمات التحويل والائتمان والتأمين.

-2-إيجاد مؤسسات آمنة تحكمها لوائح و صناعة تعتمد معايير واضحة للأداء.

-3-الاستدامة المالية والمؤسسية، لضمان الاستمرارية واليقين من الاستثمار.

-4-تحقيق المنافسة لتأمين الخيارات للعملاء والقدرة على تحمل التكاليف

المطلب الثاني : أشكال الحرمان المالي[22]

تتعد أشكال ومظاهر الحرمان المالي وبصفة عامه يدور الحديث عن أربعة أشكال ومظاهر للحرمان المالي، وتشمل:

أولا: الحرمان المالي(**Banking Exclusion**)

[22] مجدي الأمين نوردين ، نفس المرجع السابق ، ص7

يقصد به عدم التمكن من الوصول إلى الخدمات المصرفية والاستفادة منها (استخدامها) وتتجلى أهم مظاهره في الحصول على حساب إيداع مصرفي (حساب جاريCurrent Account) وتتمثل ابرز الآثار السلبية التي تنجم عن الحرمان المصرفي في الآتي:

-1 التعرض لمخاطر السرقة وفقدان الأموال.

-2-عدم التمكن من استخدام السداد المؤجل عن طريق استخدام الشيكات

-3-عدم الاستفادة من خدمة التحويلات المالية (الراتب، المعاش، التحويلات للغير)

-4-عدم الاستفادة من خدمة التحويلات الإلكترونية والتي تعتبر أقل تكلفة وأكثر سرعة.

-5-الحرمان من الحصول على القروض أو التمويل.

وبالنظر للحرمان المصرفي من حيث العمق Depth يلاحظ أن مستوياته تتفاوت ما بين أفراد المجتمع من شخص إلى آخر، وذلك على النحو التالي:

-1غير المغطيين بالخدمة المصرفية(:(**Unbanked** ويقصد بهم أفراد المجتمع الذين يكونون محرومين تماماً من أي نوع من أنواع الخدمات المصرفية (حرمان كلي).

-2 المغطين جزئيا بالخدمة المصرفية :(Partially Banked) ويقصد بهم أفراد المجتمع الذين لا يكونون محرومين تماماً من الخدمات المصرفية، كان يكون لدى الشخص حساب مصرفي جاري ولكنه لا يستفيد من خدمات الشيكات أو تسهيلات الدفع الإلكتروني وبطاقات الائتمان.

-3 المغطيين كلياً بالخدمة المصرفية (**fully banked**): ويقصد بهم أفراد المجتمع الذين يتمتعون باستخدام كافة منتجات الخدمات المصرفية وبما يلائم احتياجاتهم ومركزهم الاقتصادي والاجتماعي.

ثانياً: الحرمان الادخاري: ((**Savings Exclusion** في معظم الأحوال يعتبر الحرمان من الادخار هو نتاج للحرمان الاجتماعي وليس أحد أسبابه، وذلك كما توضحه الأمثلة والنماذج التالية:

-1 عدم التعود على وضع المدخرات في البنوك

-2 عدم التعامل مع البنوك بسبب تجارب سابقة غير ناجحة أو بسبب حكم خاطئ مسبق تجاه البنوك. في كثير من الأحول تثير مسألة الحرمان الادخاري الحديث عن إصلاح أنظمة التقاعد (المعاشات)

خاصة فيما يتعلق بالموازنة بين تحسن مستوى الرفاهية الاقتصادية في الوقت الراهن ومستوي الرفاهية الاقتصادية في المستقبل البعيد.

أهم أوجه الاختلاف بين الحرمان المصرفي والحرمان الادخاري

يتمثل في أن الأول يتسبب في حدوث معاناة بالنسبة للفرد فيما يتعلق بحياته اليومية، بينما يتعلق الثاني بمسألة اشد خطورة ولها تداعيات أكبر على حياة الفرد ألا وهي الحرمان الاجتماعي.

ثالثاً: الحرمان الائتماني (**Credit Exclusion**)

يعتبر الائتمان أو القروض أداة مالية هامة تيسر إمكانية الحصول على السلع والخدمات التي تفوق تكلفة الصرف عليها حجم الميزانية أو الدخل المتاح مثل الأثاث، السيارات المباني والآلات والمعدات وخلافها. فضلاً عن ذلك، يعتبر الائتمان أو القروض مصدر حماية في مواجهة الأزمات وصدمات الدخل. فالحرمان من الائتمان أومن القروض قد يتسبب في الحرمان الاجتماعي بأحد الأشكال التالية:

– الشعور بالدونية وعدم تقدير الذات مقارنة بأفراد المجتمع الآخرين.

– استدامة العجز عن تغطية مصروفات ميزانية الأسرة من خلال مصادر الدخل ومن ثم الدخول في مرحلة الإفراط في المديونية (Over indebtness) بسبب اللجوء إلي مصادر التمويل غير الرسمية التي تتهم بالمغالاة في تقاضي تكلفة التمويل واستدراجها للمتعاملين معها للزج بهم في ما يعرف بفخ المديونية أو الحلقة المفرغة للديون. والإفراط في المديونية يؤدي بدوره إلى تعميق كل من الحرمان المالي والحرمان الاجتماعي. وبالنظر للحرمان الائتماني من حيث العمق، نجد أن مستوياته تتفاوت ما بين أفراد المجتمع من شخص إلى آخر، وذلك على النحو التالي:

المحرومون كلياً من الائتمان (**Credit Excluded**): ويقصد بهم أفراد المجتمع الذين لا تتاح لهم فرصة الوصول إلى هذه الخدمة (الإقصاء الكامل).

– الحاصلون على خدمة ائتمانية غير ملائمة: ويقصد بهم أفراد المجتمع الذين يتلقون خدمة الائتمان سواء من مصادر التمويل غير الرسمية أو المصادر الرسمية في ظل شروط تمويل غير مناسبة

– على الأخص فيما يتعلق بتكلفة التمويل – مقارنة مع المتوسط السائد في السوق.

- الحاصلون على خدمة ائتمانية ملائمة: ويقصد بهم أفراد المجتمع الذين يتلقون خدمة الائتمان بالشروط المناسبة (الوضع المثالي) سواء من مصادر التمويل غير الرسمية أو الرسمية.

رابعاً: الحرمان التأميني: (**Insurance Exclusion**)

أصبحت بعض خدمات التأمين في المجتمعات العصرية تأخذ الطابع الإجباري كالتأمين على السيارات والتأمين ضد التقاعد عن العمل، بينما هناك خدمات أخرى ذات طابع اختياري كالتأمين الصحي. وبصفة عامة يلاحظ أن هناك نزوع متزايد في المجتمعات نحو جعل الغالبية العظمي من أشكال التأمين ذات طابع إجباري وتطول مظلته لتشمل جميع أفراد المجتمع، خصوصاً الذين يمارسون نشاطهم في القطاع الرسمي من الاقتصاد. وبالتالي يلاحظ في مثل هذا الوضع أن درجة وعمق الحرمان التأميني تتحدد بمدي وجود وانتشار القطاع الرسمي في المجتمع فتزداد مع انتشار هذا القطاع وتقل مع انحسار هذا القطاع.

المطلب الثالث: أبعاد الاستبعاد والحرمان المالي [23]

فيما يتعلق بأبعاد الحرمان المالي فهي متعددة ويكون هناك نوع من التداخل فيما بينها في بعض الأحيان. يمكن أن تصبح هذه الأبعاد على النحو الموضح في الجدول التالي:

1- البعد الخاص: بالنطاق يتمكن الشخص من الحصول على بعض المنتجات والخدمات التي توفرها المصادر الرسمية وشبه الرسمية فقط. على سبيل المثال، قد يتمكن بعض الأفراد من الحصول على تسهيلات في الإيداع، ولكن لا يمكنهم الحصول على تسهيلات ائتمانية أو منتجات تأمينية.

2- البعد المؤسسي: قد يمكن لبعض الأشخاص الحصول على خدمات تقدمها مؤسسات شبه رسمية ولكن لا يمكنهم الحصول على الخدمات التي توفرها المؤسسات المصرفية الرئيسية السائدة. أو قد يتمكن البعض من الحصول على الخدمات التي تقدمها المؤسسات المصرفية المملوكة للدولة فقط.

3- البعد الكمي: قد يتمكن شخص ما من الحصول علي قدر صغير من الائتمان المحدد سلفا فحسب، مما لا يفي بطلبه بالكامل.

4- البعد السعري: قد يتمكن شخص ما من الحصول على الائتمان ولكن ليس بسعر تنافسي.

[23] مجدي الأمين نوردين، نفس المرجع السابق ص8

5- البعد الخاص بالنوعية: يحصل شخص ما على نوعية متواضعة من المنتجات والخدمات فقط.

6- البعد الخاص بالنوع: قد يحصل الرجال فقط على الخدمات بينما لا تحصل عليها النساء.

7- البعد العمري: قد لا يحصل الشباب وكبار السن على الخدمات بينما يحصل عليها آخرون.

8- أبعاد أخرى: قد تحصل بعض الجماعات المهنية أو العرقية والأشخاص المتعلمين فقط على الخدمات.

يمكن تلخيص أبعاد مشكلة الحرمان المالي بالنسبة لشرائح السكان من ذوي الدخل المنخفض والشرائح الأكثر فقراً في البلاد النامية في ثلاثة نقاط أساسي:

- لا يحصل الغالبية العظمي من هؤلاء السكان على الخدمات المالية الأساسية التي تقدمها مؤسسات القطاع المالي الرسمي.
- تحصل أقلية من هؤلاء السكان على الخدمات المالية الأساسية من مؤسسات القطاع المالي الرسمي وفق شروط غير مناسبة أو بالكميات غير المناسبة(تدني مستوى الجودة والكمية)
- مؤسسات القطاع المالي الرسمي التي تزود هذه القلة من السكان بالخدمات المالية الأساسية لا تتسم بالاستمرارية والاستدامة.

المطلب الرابع: آثار وعواقب الحرمان المالي

حدد الأشخاص الذين يعانون من الحرمان أو الاستبعاد المالي مجالين رئيسيين لحاجاتهم غير الملباة من الخدمات المالية:

- عملية الإدارة المالية اليومية Day toDay

- التأمين المالي طويل الأجل.

وفي المقابل عدد قليل من المحرومين تحدثوا عن حاجتهم للادخار ومنتجات الائتمان الاستهلاكي. عليه بدون أدوات الحساب الجاري والتعامل النقدي الكامل يحرم من عملية دفع الفواتير ويتسبب ذلك في دفع رسم على الدفع النقدي، ودائماً ما يزيد ذلك من

تكلفة الاحتياجات الأساسية. عدم وجود التأمين المالي طويل الأجل يشكل مصدر قلق خاص حيث أن الناس يتوقعون في المدى الطويل انخفاض المخصصات الحكومية. والوالدين سيركزون على تأمين احتياجات أطفالهم أولا وبعد ذلك يفكرون في التوفير لشيخوختهم، بينما القليل من الناس سيتوقعون الزيادة في المعاش الحكومي ويتوقعون الاستمرار في العمل أو مواجهة فقر حقيقي.

المطلب الخامس : أسباب الاستبعاد والحرمان المالي [24]

يوجد نوعين من الأسباب التي تتعلق بالحرمان المالي، منها أسباب تتعلق بجانب العرض وأسباب تتعلق بجانب الطلب. وفيما يلي شرح موجز لهذه الأسباب

أولاً: جانب العرض

يشار إلى الأسباب المتعلقة بجانب العرض بفشل وإخفاق السوق وتتمثل في الآتي:

- ترى المؤسسات المالية التابعة للقطاع الخاص أن التعامل مع الفقراء والشرائح من ذوي الدخل المنخفض) في الجزء الأسفل من السوق) يحقق لها أرباحا متدنية في حين أن تعاملها مع العملاء الأغنياء من ذوي الدخل المرتفع (في الجزء الأعلى من السوق (يحقق لها أرباحاً مرتفعة. لذلك فضلت المؤسسات المالية الخاصة التعامل مع الأغنياء (ذوي الملاءة المالية وجعلت الفقراء خارج إطار أولوياتها.

- عدم وجود مؤسسات مالية رسمية بالقرب من العملاء الفقراء ذوي الدخل المنخفض في المناطق الريفية النائية، حيث لا تتوفر التسهيلات المالية على مسافة معقولة مما يضطرهم إلى اللجوء للمصادر غير الرسمية.

- في الحالات التي تتاح فيها الفرصة للفقراء ذوي الدخل المنخفض إمكانية الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، فإن الخدمات والمنتجات التي تقدمها المؤسسات لا تتلاءم مع متطلبات خدمة العملاء من ذوي الدخل المنخفض) التكلفة، شروط التمويل وإجراءات السداد، استخدامات مبلغ التمويل)، وبالتالي لا يستطيع هؤلاء العملاء الاستفادة من هذه الخدمات والمنتجات.

[24] مجدي الأمين نوردين، نفس المرجع السابق ،ص9

فشل حكومات الدول في توصيل الخدمات المالية للفقراء وذوي الدخل المنخفض سواء من خلال المؤسسات التابعة لها) البنوك الريفية أو المحلية)، أو من خلال إصدار التشريعات والقوانين والسياسات التي تيسر إمكانية حصول هذه الشريحة من العملاء على الخدمات المالية الرسمية من المؤسسات المالية التابعة للقطاع الخاص.

ثانياً: جانب الطلب

يشار إلى الأسباب المتعلقة بجانب الطلب بفشل وإخفاق في جانب السكان والأفراد وتتمثل في الآتي:

- الجهل وعدم المعرفة بوجود خدمات مالية أو مؤسسات مالية يمكنها أن تقدم خدمات تلبي احتياجاتهم.
- عدم المقدرة للوصول إلى المؤسسات المالية، وذلك لصعوبات قد تتعلق بالبعد المكاني وعدم وجود وسيلة مناسبة للوصول.
- غالباً ما يكون السكان المحرومون غير نشطين اقتصادياً، وبالتالي ضعف الرغبة في الدخول لدورة الإنتاج.
- يلجأ بعض العملاء إلى طلب الخدمات من القنوات غير الرسمية لاعتقادهم بوجود فوائد أكثر من حيث التكاليف أو سبل الراحة أو الثقة أو الروابط الثقافية، وفي الغالب ينظر إلى الخدمات غير الرسمية على أنها تتطلب مستندات أقل، وأكثر راحة من حيث التواجد بل أكثر ترحيباً بهذا القطاع من العملاء.

المبحث الثالث: الشمول المالي

المطلب الأول: نشأة وتطور الشمول المالي [25]

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في سنة 1993 في دراسة ليشون وثرفت عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا تناول فيها أثر اغلاق أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية

[25] مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثالث(2015)

وخلال التسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض الفئات المجتمع في الوصول الي خدمات المالية المصرفية وفي عام 1999 واستخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الافراد الى الخدمات المالية المتوفرة. وتجدر الإشارة هنا الى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها، او الأسباب ثقافية او عقائدية، وبين عدم الوصول لها وعدم استخدامها بسبب عدم توفرها او عدم القدرة على امتلاكها.

وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى اقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على أسباب وعوامل الاقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا اقصاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية.

ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام، 2008وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، ذلك بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة.

وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية.

واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.

وفي عام 2013أطلقت مجموعة البنك الدولي "البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية،" مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة.

كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية (مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء C-GAP ومؤسسة التمويل الدولية IFC برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي.

المطلب الثاني: مفهوم الاشتمال المالي

وهناك مجموعة من التعاريف التي تعرف الاشتمال المالي ومن أهمها:

تعرف مجموعة العشرين (20**G**) والتحالف العالمي للشمول المالي ((**AFI**

" هي تلك الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المحرومة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) (**OECD**)والشبكة الدولية للتثقيف المالي ((**INFE** الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي"

أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء) (**CGAP**فتعرف الشمول المالي بأنه: "وصول الافراد والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال، ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيما جيدا".

ويعرف البنك الدولي الشمول المالي على انه قدرة الفرد او المؤسسة الى الوصول الى ادوات والمنتجات مالية تكفي احتياجاتهم وقدراتهم المالية

ومن خلال التعريفات[26] المختلفة نستنج عدة محاور أساسية يرتكز عليها الشمول المالي، وهي:

- الوصول او الحصول على المنتجات والخدمات المالية: توفير خدمات مالية رسمية ومنظمة، والقدرة على تحمل التكاليف وقرب المسافة.
- استخدام المنتجات والخدمات المالية بشكل منتظم ومتكرر
- جودة الخدمات والمنتجات المالية
- التنظيم والرقابة الفعالتين بغرض تقديم الخدمات المالية والمنتجات في بيئة يسودها الاستقرار المالي

التعريف الذي سيتم اتباعه في الدراسة هو:

[26] سمير عبد الله واخرون، (الشمول المالي في فلسطين)، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية، الفلسطيني "ماس"، القدس، ورام الله، .20

الاشتمال المالي: هو مجموعة من السياسات والإجراءات الرقابية التي تعزز وتسهل الحصول على المنتجات والخدمات المالية والوصول اليها واستخدامها بشكل رسمي ومنظم ومستدام وعادل وبتكاليف معقولة، وهذا للفئات المهمشة والمحرومة ماليا (ذوي الدخل الضعيف، الفقراء، النساء، اللاجئين)، وكذلك المجتمعات والافراد ذات المعتقدات والتوجهات الدينية والثقافية التي تحول دون الحصول على هاته الخدمات والمنتجات المالية.

المطلب الثالث: أبعاد الاشتمال المالي

قام تحالف الاشتمال المالي (Alliance of Financial Inclusion "AFI) بأعداد، Financial Inclusion Data Working Group) رابطة عمل لبيانات الاشتمال المالي (FIDWG)والتي قامت بأجراء مبادرة لوضع مجموعة من الابعاد لقياس الاشتمال المالي حيث تم تصميم هذه الرابطة من قبل صناع القرار حتى تكون مرنة وملبية للاحتياجات الخاصة بكل بلد ولكنها بنفس الوقت تسمح لإجراء المقارنة والقياس بين البلدان.

ركزت هذه المجموعة على بعدين رئيسيين هما: امكانية الوصول للخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية، من جهة اخرى، أدركت الشراكة العالمية من اجل الاشتمال المالي مؤخرا (Financial inclusion global partnership) أن الاشتمال المالي هو عنصر رئيسي للتمكين من مكافحة الفقر وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة مما يؤدي الى زيادة التركيز والاهتمام بالسياسات والمبادرات من اجل الاشتمال المالي.

ومن ثم تم الخروج ببيانات موثوقة حول أبعاد وقياس الاشتمال المالي لتحقيق التنمية المستدامة حيث اتفق أعضاء الرابطة العالمية من اجل الاشتمال المالي(GPFI)في مؤتمر لوس كابوس الذي تم عقده عام 2012م على تقديم توصية تشمل ثلاثة مؤشرات رئيسية للشمول المالي وهي:[27]

_سهولة الوصول الى الخدمات المالية.

الاستخدام الفعال للخدمات المالية من قبل كل المواطنين.

تعزيز جودة الخدمات المالية

[27]حنين محمد بدر عجور , دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة – البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة(, قدم هذا البحث لاستكمال متطلبات الماجستير في إدارة الاعمال بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة – 2017 ص 16

وفيما يلي وصف وإف لكل من الأبعاد السابقة:

1. أولا: الوصول للخدمات المالية **Access dimension**

يشير بعد الوصول الى الخدمات المالية الى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية. تتطلب تحديد مستويات الوصول الى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع واجهزة الصراف الالي. الخ) يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.

2. مؤشرات قياس بعد الوصول الى الخدمات المالية: عدد نقاط الوصول لكل 10000من البالغين على المستوى

الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الادارية.

- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع
- حسابات النقود الالكترونية.
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الادارية.

ثانيا: استخدام الخدمات المالية:

يشير بعد استخدام الخدمات المالية الى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي. تحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة .

مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية ((**Usage dimension**

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب وديعة منتظم.
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب ائتمان منتظم.
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر.
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.

- نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.
- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع.
- ما هو عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

ثالثا: جودة الخدمات المالية (**Quality**)

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى 03سنة الماضية انتقل مفهوم الاشتمال المالي الى جدول اعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول الى الخدمات المالية، عدم الوصول للخدمات المالية لا يزال مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية، ومع ذلك؛ فان النضال من اجل ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحديا حيث يتطلب من المهتمين وذي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ اجراءات تستند الى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة.

بعد الجودة للاشتمال المالي ليس بعدا واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة الى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة الى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك

ووضع التحالف الاشتمال المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة والتي تم توضيحها

مؤشرات بعد الجودة: مؤشرات بعد الجودة عبارة عن ثمانية مؤشرات وهي:

1القدرة على تحمل التكاليف (**Affordability**)

يقاس هذا المؤشر بمدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض.وذلك من خلال:

- معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الادنى الرسمي للأجور.
- متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي.
- متوسط تكلفة تحويلات الائتمان.
- نسبة العملاء الذين أفادوا بان رسوم المعاملات المالية غالية الثمن.

2. الشفافية (**Transparency**)

يلعب الوصول الى المعلومات دورا حاسما في الاشتمال المالي حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية.

يجب على مقدمي الخدمات المالية أيضا التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وعدم وجود لبس في اللغة، ويمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية:

- نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي.
- وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.

3.الراحة والسهولة (**Convenience**)

يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية. وذلك من خلال المؤشرات التالية:

- نسبة الافراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية.
- متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك.

4. حماية المستهلك (**consumer protection**)

ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة. وذلك من خلال:

- مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية.
- مدى وجود امكانية للجوء الى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من 3الى 2شهور الاخيرة وتم حلها في غضون شهرين على الاقل.
- نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع.

5. التثقيف المالي (**financial education**)

يقيس هذا المؤشر المعارف الاساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم، وذلك من خلال:

- حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الاساسية مثل المعدل، المخاطرة، التضخم والتنويع.

النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعوا اعداد ميزانية لهم كل شهر.

6. المديونية (السلوك المالي(**Indebtedness**

تعتبر المديونية سمة هامة للعميل في النظام المالي. ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة، وذلك من خلال:

نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 31يوم عن سداد القرض.

كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن اما بالاقتراض من الأصدقاء الاقارب، بيع الأصول، استخدام وفورات، أو قرض بنكي.

.7العوائق الائتمان (**Barriers**)

الاشتمال المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح ايضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات. وذلك من خلال:

نسبة الوحدات الادارية في المناطق الحضرية على الاقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات.

نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي.

مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان

المطلب الرابع: أهمية وفوائد الاشتمال المالي

الفرع الاول: أهمية الشمول المالي

بعد الازمة العالمية الأخيرة 2008[28] ، بدا الاهتمام يتركز في البحث عن لعلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، حيث ان هناك اثار هامة للشمول المالي على الاستقرار المالي، فعلى سبيل يعمل الشمول المالي على تعزيز قدرة الأفراد على الحصول الى الخدمات عبر القنوات الرسمية الخاضعة للرقابة والأشراف واحتواء مؤسسات وبنوك مما ينعكس بصورة إيجابية على الاستقرار المالي، إضافة الى ذلك؛ فان عدم قدرة الافراد المحرومين من الوصول الى النظام المالي الرسمي يجعلهم يلجؤون الى النظام المالي غير الرسمي، الذي بالعادة يكون غير منظم ويمارس إجراءات تعسفية ضد عملائه مما قد يؤدي الى حدوث عدم استقرار مالي.

[28] رامي عبيد ، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب ،صندوق النقد العربي

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية 2019

كذلك فان الشمول المالي يعمل على توفير السيولة التي يحتاجها قطاع الشركات لأنشاء المشاريع الاقتصادية او تطويرها وبالتالي توفير المزيد من فرص العمل وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي، ويمكن وصف العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي بأنها تكاملية، وفي كثير من الأحيان تعتبر العلاقة طردية، فكلما تعززت مؤشرات الشمول المالي تحسنت مستويات الاستقرار حيث ان اتساع قاعدة استخدام الخدمات والمنتجات المالية الرسمية لتشمل كافة الفئات المستهدفة يساهم في تعزيز الاستقرار المالي.

علاوة على ذلك فان توسيع قاعدة الودائع الادخارية والاستثمارية ليشمل صغار المودعين كفيل بالحد من مخاطر السيولة كون أن هذا النوع من الودائع يعتبر استقرار.

من جانب اخر يعزز الشمول المالي من فعالية الوساطة المالية وذلك من خلال تجميع مدخرات الأفراد المحرومين من التعامل من النظام المالي الرسمي، مما يمكن من زيادة المدخرات وتحسين أداء البنوك.

كما ان توسيع الشمول المالي بشكل مدروس وتوفير البنية التحتية التنظيمية والتشريعية اللازمة له يدعم النمو الشامل والمستدام وبالتالي يعزز الاستقرار المالي. كذلك الشمول المالي يحسن من تنويع الخدمات المالية لدى المؤسسات المالية وبالتالي تقليل المخاطر ويعتبر الشمول المالي وسيلة هامة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال دوره في الكفاءة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية، اللذان يمثلان عنصرين رئيسين في عملية التنمية المستدامة.

كذلك يساهم الشمول المالي في تعزيز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لتعزيز قدرتها على الاحتفاظ بعملائها، واستقطاب فئات جديدة من العملاء، الامر الذي يساعد في الحد من التسرب للتعامل مع القنوات الرسمية. كذلك يؤثر الشمول المالي على الاستقرار الاجتماعي من حيث الاهتمام بمحدودي الدخل من جهة وبفئات محددة من جهة أخرى مثل المرأة والشباب، الى جانب التركيز على الوصول الى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودمجها بالقطاع المالي الرسمي عن طريق تقديم الخدمات المالية المناسبة لها يضاف الى ما تقدم الانعكاسات الإيجابية لتحسين مؤشرات الشمول المالي على قضايا خلق فرص عمل جديدة، الأمر الذي يخدم تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدامين، بالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة.

تبعا لذلك، يمكن القول بأن نطاق تطبيق الشمول المالي يعكس درجة النضج المؤسسي والمالي والاقتصادي للدول، فلا عجب ان تبلغ نسبة الشمول المالي وخاصة من حيث نسبة الافراد البالغين الذين يملون حسابات لدى المؤسسات المالية في بعض الدول 100 بالمائة كما هو الحال في كندا وأستراليا وبعض الدول الاوربية.

كذلك يساهم الشمول المالي بتحقيق منافع واسعة النطاق، حيث أظهرت الدراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول[29] تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها وبالتالي تساعد في تحسين امكانات كسب الدخل، وبالتالي تحد من الفقر، فقد توصلت دراسة في كينيا إلى أن اتاحة الحصول على هذه الخدمات حققت منافع كبيرة من خلال تمكين الأسر من زيادة مدخراتها بأكثر من الخمس، وسمح لنحو 150000 أمراه بترك العمل بالزارعة وانشاء المشاريع أو أنشطة لتجارة التجزئة، وبالتالي تقليص نسبة الفقر بين هذه الأسر المعيشية بحوالي 22%.

يمكن للخدمات المالية الرقمية أيضا أن تساعد الناس على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة، ففي كينيا مثلا توصل الباحثون الى أنه عند حدوث انخفاض غير متوقع في الدخل لم يقم مستخدمي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بتقليص الإنفاق على أسرهم، فيما قام غير المستخدمين ومن يعانون من ضعف إمكانية الوصول إلى شبكة هذه الخدمات بخفض مشترياتهم من الغذاء والمواد الأخرى بنسب تتراوح بين 7%و.1%.

الفرع الثاني: فوائد الاشتمال المالي :[30]

-1حماية المدخرات: حيث أن اغلب مدخرات الفقراء مبالغ بسيطة داخلة تحت قوانين المصرف المركزي في حماية الودائع عند خسارة البنك أو افلاسها، كما أن المبالغ المودعة في البنوك تكون محمية من السرقات والكوارث الطبيعية التي تحدث وتهدم معها المنازل البسيطة التي يسكنها الفقراء.

2-تسديد الفواتير.

-3دفع الأجور

-4إدارة أفضل لمشروعاتهم الصغيرة

[29]صورية شنبي , أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية)تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية (،جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر ص108

[30]داغي، بهناز على القرة الشمول المالي دولة قطر نموذجا، مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية-الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي بلندن، دار المنظومة 2016، ص37

5-الاتصال بالقطاعات الفقيرة بشكل رسمي يمكنهم من المساهمة في الاقتصاد بشكل أوسع.
لأجور والمساعدات الحكومية إذا تمت عن طريق البنوك فأنها تمنح المرأة مزيد من السلطة المالية داخل الاسرة

6-توليد الكفاءة في الاقتصاد من خلال الربط الرقمي والالكتروني لأعداد كبيرة من الفقراء وذوي الدخل المحدود بمقدمي الخدمات المالية والخدمات الحكومية والشركات.

-7توفير الخدمات المصرفية من خلال الهواتف المحمولة وتوفير أنظمة الدفع القوية والمفتوح مع تكلفة قليلة وخاصة للفقراء يؤدي إلى زيادة قدرة الفقراء على استيعاب الصدمات واغتنام الفرص المدرة للدخل، وكلنا يعرف تجربة كيينا الرائعة في تحقيق الشمول المالي من خلال الهواتف المحمولة

المطلب الخامس: ركائز الشمول المالي

ان تعزيز الشمول المالي يتطلب جملة من الركائز نلخصها فيما يلي[31]

1- دعم البنية التحتية المالية: يعد توفير بنية مالية تحتية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي أحد اهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة له.

- بيئة تنظيمية: توفير بيئة قانونية ملائمة بما يدعم مبدا الشمول المالي من خلال اصدار تعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح
- الانتشار: تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، والاهتمام بأنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات المالية مثل: وكلاء البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرفات الالية، خدمات التامين والأوراق المالية وغيرها وفقا لقوانين الدولة
- تطوير نظم الدفع والتسوية: تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية لتسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين المتعاملين في الموعد المناسب، بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية
- الاستفادة من التطورات التكنولوجية: العمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول وذلك لتيسير الوصول الى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أعلى

[31] اسيا سعدان، واقع الشمول المالي في المغرب العربي)دراسة مقارنة : الجزائر توس المغرب (جامعة 8ماي 1945 قالمة ، دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الأنسانية والأجتماعية ، ص 748-750

- توفير قاعدة بيانات شاملة: العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وانشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة الى قاعدة بيانتا تسجل الأصول المنقولة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقول كل منهم

2 حماية المستهلك: يقصد بحماية عملاء البنوك ما يتم تطبيقه من إجراءات تستهدف الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها هؤلاء العملاء في مجال تعاملهم مع البنوك من خلال وضع الأطر التنظيمية، من سياسات وإجراءات، التي تكفل حصولهم على مختلف الخدمات المالية في اطار متكامل من الشفافية والافصاح في التعامل المالي بما يضمن حصول هؤلاء العملاء على حقوقهم دون انتقاص وعدم الاضرار بمصالحهم , ومساءلة من يتجاوز تلك الأطر التنظيمية وترتكز حماية المستهلك على عدة نقاط أهمها :

- المعاملة بعدل ومساواة: يتعين على البنوك، ومن خلال جميع مراحل تعاملها منع العملاء، مراعاة ان تتسم تعاملاتها بالعدل والمساواة والانصاف الأمانة وان تحرص على جعل هذا المنهج جزءا من قواعد الحكومة لديها كما يتعين عليها ان تعطي مزيدا من الاهتمام والعناية والرعاية الخاصة بالعملاء محدودي الدخل وتعليم كبر السن دون تميز تمييز بين الجنسين.
- الإفصاح والشفافية: يجب على البنوك ان توفر لعملائها جميع المعلومات المتعلقة بالخدمات والمنتجات التي تقدمها لهم، على ان تتسم هذه المعلومات المتعلقة بالمنتجات والخدمات التي تقدمها لهم على ان تتسم هذه المعلومات بالوضوح وسهولة الفهم والبساطة والوضوح والدقة بما يكفل اطلاع العملاء على المزايا والمخاطر.
- السلوك المهني: يتعين على البنوك ان تحرص على ممارسة وأداء عملها بأسلوب مهني مسئول لتحقيق أفضل مصلحة للعملاء في كافة مراحل تعاملهم مع البنك باعتباره مسؤولا عن حماية العميل فيما يقدم اليه من خدمات او منتجات بنكية ويأتي على قمة هذه السلوكيات النزاهة والمصداقية والتحقق من مناسبة الخدمات والمنتجات المطروحة للعميل لإمكانياته وقدراته واحتياجاته، مع التأكد من توفر التدريب الكافي لموظفي البنك الذين يتواصلون مع العملاء ويقدمون الخدمات البنكية لهم

- حماية العملاء ضد الاحتيال المالي: يتعين على البنوك حماية ودائع العملاء ومدخراتهم وغيرها من الأصول المالية التي تقع في دائرة معاملاتهم مع البنك وذلك من خال وضع أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة التي تتسم بالكفاءة والمستوى العالي من الرقابة الدقيقة بهدف الحد من عمليات الاحتيال والاختلاس، والتأكد بشكل مستمر من كفاءة الأنظمة المستخدمة لمواكبة التغيرات في الأساليب الاحتيالية
- حماية الخصوصية وسرية المعلومات: يتعين على البنك وضع الأنظمة الرقابية والاليات والسياسات التي تكفل حماية المعلومات المالية والشخصية لعملائها فجميع التعاملات مع البنوك تتمتع بسرية ولا يجوز الاطلاع عليها او كشفها الا وفق ما ينظمه القانون والتشريعات السارية وعلى البنوك توفير الأنظمة الامنة للتعاملات الالكترونية

2- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة العملاء: لتيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول اليها وتقديمها للأفراد والمنشئات متناهية الصغر والصغيرة و المتوسطة إضافة الى مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم المنتجات والخدمات , وتخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء الى جانب تعزيز المنافسة بين مقدمي الخدمات لتوسيع الخيارات امام العملاء

3- التثقيف المالي: يجب على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال اعداد استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، وتطوير هذه الاستراتيجية من قبل عدة جهات حكومية الى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة وذلك تعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين وخاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج الى ذلك

المطلب السادس: أهداف الاشتمال المالي[32]

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.

1. [32] صورية شنبي ، نفس المرجع السابق ذكره ص109

- تمكين الشركات الصغيرة جداً من الاستثمار والتوسع.
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي

خلاصة الفصل الأول :

نستنتج من هذا الفصل ان البنوك الإسلامية مؤسسات مالية تستمد خصائصها من فلسفة الإسلام الاقتصادية وتسعى لاستقطاب الموارد المالية من الأفراد واستخدامها بما يتماشى مع تعاليم الشريعة، تبتغي من هذا كله تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وتنموية تعود بالنفع العام على المجتمع الإسلامي .

الفصل الثاني: الشمول المالي في الجزائر

تمهيد

انتظر قطاع الصيرفة الإسلامية بالجزائر إقرار التشريعات التي يحتاج إليها من البنك المركزي لتنظيم عمله في السوق منذ سنوات، لتوسيع أنشطته ومنتجاته. وتعتبر تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر حديثة العهد نسبيا، مقارنة مع البنوك الأخرى، وهذا لم يمنع البنوك التي تقدم منتجات إسلامية من تحقيق ربحية مرتفعة مقارنة مع المؤسسات المالية المتواجدة في الساحة.

وخلال سنة 2020 جاء الإقرار التشريعي من السلطات العليا في الجزائر بضرورة التوجه نحو توسيع وتطوير قطاع المصرفية الإسلامية وسنأتي في هذا الفصل من اجل توضيح مسار هذا القطاع خلال من خلال مبحثين

المبحث الاول: يتطرق الى تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائرية

المبحث الثاني: يلخص بعض الدراسات السابقة حول الموضوع

المبحث الأول: نظرة عامة حول تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر

المطلب الأول: نبذة عن المصارف في الجزائر

الجزائر كغالبية الدول الإسلامية والعربية وحتى منها الغربية قامت بفتح المجال للصيرفة الإسلامية لتكون جزء من نظامها المصرفي منذ أن سنت قانون النقد والقرض 90 -10 الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك ومنها البنوك الإسلامية في الجزائر. [33]أين اعتبرت الجزائر من الدول السباقة إلى اعتماد هذا النوع من المؤسسات مقارنة بدول الجوار وبعض الدول العربية الأخرى، لكن ذلك لم ينعكس على حجم هذا النوع من النشاط، حيث لم يتم اعتماد سوى بنكين إسلاميين، آخرهما حصل على الاعتماد سنة 2008.

ويتعلق الأمر بكل من بنك البركة الجزائري وهو أول بنك برأس مال مختلط (عام وخاص)، تم إنشاؤه بتاريخ 20 ماي 1991 برأس مال يقدر بـ 500.000.000 دج، وبدأ بمزاولة نشاطه بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991 ،أما فيما يخص المساهمين، فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) بنسبة

[33] عمر فراحتي , الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر , جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،6و7 ديسمبر 2017 ,ص 10و11

44% ،ومجموعة البركة المصرفية (البحرين) بنسبة 56%، في إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فلبنك الحق في مزاولة جميع العمليات المصرفية من تمويلات واستثمارات و ذلك موافقة مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية ثم بعد ذلك بسنوات طويلة تم تسجيل إنشاء بنك جديد في هذا المجال وهو "مصرف السلام الجزائر"، والذي باشر أعماله حديثا من خلال تقديم مجموعة من

الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية، ويقدر رأسماله الذي تم افتتاحه بتاريخ 20 أكتوبر 2008 بـ 72 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 100 مليون دولار ليصبح حينها أكبر المصارف الخاصة العاملة بالجزائر، في حين لم يقم بنك الجزائر باعتماد بنوك إسلامية أخرى رغم الطلبات التي تم إيداعها منذ سنوات. إضافة إلى ذلك، سمحت السلطات الرقابية الجزائرية لبعض البنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في نفس الوقت الذي تقدم خدمات المصرفية التقليدية، ومن أبرز التجارب في هذا المجال تجربة بنك الخليج الجزائر AGB، التابع لشركة مشاريع الكويت القابضة، الذي بدأ نشاطه بالجزائر سنة 2002، حيث يقوم بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية المتواجدة بفروعه.

جدول 1 : تطور الصيرفة الإسلامية بالجزائر من خلال بعض المؤشرات

السنة	المؤشرات
1990	انشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية ومقرها مملكة البحرين، بموجب اتفاقية التأسيس بتاريخ 1990/02/26 في الجزائر
1991	تأسيس أول بنك إسلامي بالجزائر (بنك البركة) في 1991/05/20
2000	تأسيس أول شركة تأمين تكافلي في الجزائر (البركة والأمان سابقا، سلامة للتأمينات حاليا) في 2000/03/26
2003	طبقت الحكومة الجزائرية الصيرفة الإسلامية بشكل محدود عبر صندوق الزكاة (مؤسسة عمومية) التابع لوزارة الشؤون الدينية والاوقاف الذي أطلق سنة 2003، ومول هذا الصندوق مشاريع مؤسسات الصغيرة والمتوسطة لفئة الشباب، بدون أي فوائد، ورافقه حينها شعار أعطه المال ليصبح مزكيا هو الآخر.

2005	تنظيم ملتقى دولي حول: المصارف الإسلامية: واقع وآفاق، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر
2006	تأسيس ثاني بنك إسلامي في الجزائر (السلام) في شهر 2006/06. اعتماد شركة تأمين إسلامي من قبل وزارة المالية عام 2006 وهي شركة مساهمة ومعظم أسهمها مملوكة لشركة إماراتية.
2008	تنظيم المنتدى الافريقي الثالث للتمويل الإسلامي في العاصمة الجزائر
2009	تنظيم ملتقيات دولية حول الازم المالية وبديل البنوك الإسلامية، في عدة جامات جزائرية
2010	تنظيم ندوة علمية دولية حول: الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، بين جامعة سطيف والبنك الإسلامي للتنمية.
2011 الى 2013	إطلاق "حملة لا للفوائد الربوية"، بعدد مشاركين يفوق 9 آلاف مشترك في الصفحة الأولى من التواصل الاجتماعي، وبالقيام بمظاهرات ومسيرات سلمية عبر كامل التراب الوطني، للقضاء نهائيا على الفوائد الربوية وكانت أهم مطالب الحملة هو إلغاء سعر الفائدة لمحدّد ب 2٪ في ‘‘لونساج أحد برامج ترقية سوق العمل المعتمدة من طرف الدولة من أجل دعم الشباب
2013	تم تأسيس بنك الخليج الجزائر AGB في 15 ديسمبر 2003، من خلال مساهمة ثلاثة بنوك رائدة في السوق) بنك برقان، وبنك الكويت الأردن، وبنك تونس الدولي (، ويقدم البنك حلولا للتمويل التقليدي والإسلامي. ففي عام 2013، كانت 22 ٪ من القروض الممنوحة كانت وفق التمويل الإسلامي
2014	تزايد فتح تخصصات وفروع جديدة في مجال الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي وتزايد إقبال الطلبة على التكوين في مثل هذه التخصصات بمختلف جامعات الوطن و منح شهادات في تخصصات الاقتصاد والتمويل الإسلامي كما أن هناك الكثير من الملتقيات والمؤتمرات التي تعقد بهدف نشر الوعي المصرفي الإسلامي
2015	انعقاد ملتقى حول الصيرفة الإسلامية في الجزائر الذي نظمته المدرسة العليا للتجارة بالجزائر ونوّه الخبراء الى ضرورة تعديل قانون القرض والنقد بشكل يسمح بإنشاء مؤسسات مالية إسلامية، ومدى أهمية توفير مختلف المنتجات

	الإسلامية في السوق المالية الجزائرية، معتبرين أن هذا الأمر بمثابة حق يكفله الدستور لكل الجزائريين.
2016	مناقشة خبراء مؤخرا، الفرص الكبيرة التي تتيحها سوق الصيرفة الإسلامية، وكذلك الآفاق التي تفتحها هذه الشعبة للاقتصاد والتي يمكن أن تكون حلا بديلا لاستقطاب الأموال، خاصة وان التقديرات الحالية تشير إلى أن الجزائر تفقد ما يقارب عن 20 بالمائة من الأموال المتداولة لمن التعاملات الإسلامية في العالم والتي تقدر بنحو350 مليار دولار
2017	قامت الحكومة بتعديل قانون النقد والقرض المادة 45 التي تسمح بالتمويل عن طريق التمويل غير التقليدي أو ما يسمى بالقروض التساهمية أو التشاركية وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية بالتشاور مع خبراء ومختصين في الصيرفة الإسلامية، وفقهاء في الشريعة الإسلامية على المذهب السائد في بلدان المغرب العربي، المتمثل في المذهب المالكي – تحضير البنوك العمومية لإطلاق الخدمات المصرفية الإسلامية، وهي بنك القرض الشعبي الوطني" وبنك "الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط" و"بنك التنمية المحلية"، من خلال التعديلات في قانون النقد و القرض التي تخص على وجه الخصوص مواده 67 و 68و 73 و الذي يتوقع أن ينجح في استقطاب نصف أموال السوق الموازية في مدة لا تتجاوز 5سنوات،
2018	توسع نوافذ إسلامية في بنوك عمومية أي أن تجربة ستعمم على جميع البنوك العمومية الأخرى التي بدأت تدرس فتح نوافذ للمعاملات المتطابقة مع الشريعة الإسلامية، وتقديم منتجات مصرفية تنافسية مع البنوك الإسلامية المعتمدة
2020	صدر في العدد الأخير من الجريدة الرسمية' النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. – بدأ "البنك الوطني الجزائري "، التعامل بالصيرفة الإسلامية" لأول مرة في تاريخ البلاد، وجاء نص المادة 4: تخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، المنتجات التالية: (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار).

من اعداد الباحثين بالاعتماد على مجموعة من المصادر

المطلب الثاني: أهم القوانين والمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية لسنة 2020

صدر في العدد الأخير من الجريدة الرسمية[34]، النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وذلك بعدما الح رئيس الجمهورية عليه من خلال اجتماع لمجلس الوزراء.

حيث نصت المادة 1: يهدف النظام الى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها وشروط ممارستها من الطرف البنوك والمؤسسات المالية وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر.

المادة 3: يجب على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، ان تحوز على وجه الخصوص، على النسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية وان تمتثل بصرامة للشروط المتعلقة بأعداد واجال ارسال التقارير التنظيمية

المادة 4: تخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، المنتجات التالية:

(المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، السلم، الاستصناع ، حسابات الودائع ، الودائع في حسابات الاستثمار).

-يبدأ "البنك الوطني الجزائري "، التعامل بالصيرفة الإسلامية" لأول مرة في تاريخ البلاد، بعدما رخّص له "بنك الجزائر" بذلك، وفق ما أعلنته وكالة الأنباء الجزائرية [35]استنادا إلى بيان صادر عن "بنك الجزائر."

منتجات جديدة 9وتحصل "البنك الوطني الجزائري"، وهو بنك مملوك للدولة، على الترخيص بطرح."

[34]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رئاسة الحكومة ، مرسوم تنفيذي رقم 02-20 مؤرخ في 20رجب عام 1441الموافق 15مارس سنة 2020، يحددالعلميات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية ، الجريد الرسمية ، رقم 16، الصادرة بتاريخ الثلاثاء 29رجب عام 1441هـ الموافق 24مارس سنة 2020، الصفحة 32

[35] وكالة الانباء الجزائرية

خاصة بالصيرفة الإسلامية وأوضح البيان بأن "بنك الجزائر رخص للبنك الوطني الجزائري، أول بنك يحصل على ترخيص لتسويق منتجات مصرفية خاصة بالصرافة الإسلامية، بطرح تسعة منتجات جديدة في السوق".

كشفت أيضا أمينة عثمانية مديرة الصيرفة الاسلامية بالمديرية المركزية للبنك الوطني الجزائري، أنه سيتم خلال الاسبوع المقبل فتح خدمات الصيرفة الاسلامية على مستوى عديد الوكالات، لتصل في نهاية سبتمبر المقبل إلى 32وكالة على أن تعمم في نهاية ديسمبر المقبل على مستوى 48ولاية.

و أوضحت أمينة عثمانية ، على أمواج القناة الأولى ، أن البنك قبل أن يطرح منتجاته الاسلامية، قام بدراسة للسوق لتحديد شرائح المجتمع الجزائري المتطلعة للصيرفة الاسلامية واقتراح منتوجات وفقا لهاته التطلعات ، مشيرة إلى طرح 9 منتجات في مرحلة أولى ، خمسة منها متعلقة بالتوفير وتضم خدمات منتجات تحت الطلب (إيداع الاموال وسحبها في أي وقت وبدون أي زيادة) وحساب ودائع تحت الطلب وهو موجه للأفراد والهيئات التي ليس لها أغراض تجارية كالجمعيات ، إضافة إلى الحساب الجاري الاسلامي الموجه للتجار والمؤسسات الربحية ، وحساب التوفير الاسلامي بصيغتين الاولى تحت الطلب بدون أرباح والثانية بالأرباح تتراوح بين 50 و90 بالمائة حسب مدة تجميد الأموال وفق مبدأ المضاربة ،

أما المنتجات الخاصة بالتمويلات، فهي حسب مديرة الصيرفة الاسلامية بالبنك الوطني الجزائري، أربعة، ثلاثة منها موجه للأفراد وهي صيغ المرابحة والمرابحة لشراء مسكن والمرابحة لشراء سيارة وشراء تجهيزات الكهرو منزلية والأثاث إضافة إلى الصيفة الرابعة وهي الإيجار المنتهي بالتمليك الموجه للمهنيين والشركات الصغيرة والمتوسطة.

–.اطلق البنك الوطني الجزائري، اليوم الثلاثاء نشاط "الصيرفة الإسلامية" على مستوى وكالتين اضافيتين بالعاصمة وهما حسين داي وسطاوالي حسبما أفاد به بيان للبنك.
وكانت وكالة ديدوش مراد بوسط العاصمة هي أول وكالة أطلق فيها هذا النشاط في 4 أوت الفارط، حسبما أعلنه ذات البيان. وحسب ذات المصدر فإن هذه الاجراءات تدخل في إطار تجسيد وتنفيذ استراتيجية البنك الوطني الجزائري الهادفة إلى تعميم "الصيرفة الإسلامية" على جميع وكالاتها عبر الوطن.

وأضاف المصدر ان هذا التعميم التدريجي لنشاط الصيرفة الاسلامية عبر وكالات البنك يأتي عقب الاقبال الكبير والتدفق البشري الملحوظ على مستوى وكالة ديدوش مراد، التي كان لها السبق في تسويق المنتجات التسع المخصصة خلال هذه المرحلة من العمل بالصيرفة الإسلامية.

وأبرز ان البنك الوطني الجزائري يعتزم تسريع تعميم تسويق المنتجات المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية على مستوى وكالاته عبر كامل التراب الوطني بمعدل لا يقل عن خمسة وكالات أسبوعيا وذلك بداية من 16 أوت المقبل.

- البنك الوطني يعتزم فتح30وكالة رقمية في غضون سنتين: يعتزم البنك الوطني الجزائري فتح 30 وكالة رقمية في غضون سنتين، حسبما ذكره الاثنين بمستغانم رئيس قسم الاستغلال والنشاط التجاري بهذه المؤسسة المالية، إسماعيل شعلال، وأوضح السيد شعلال خلال إشرافه على إطلاق منتجات الصيرفة الإسلامية بوكالة البنك الوطني الجزائري بمدينة مستغانم أن هذه المؤسسة العمومية بعد إطلاقها أول وكالة رقمية في 6 اوت الماضي تعتزم فتح 10وكالات مماثلة بنهاية السنة الجارية وأكثر من 30وكالة أخرى بحلول سنة 2022.

وذكر أن البنك الوطني الجزائري ملزم بكل التوصيات التي تحددها السلطات العمومية بما في ذلك عصرنة النظام المصرفي والمالي ورقمنه الخدمات وتوفير مختلف المنتجات وتقريبها من المواطنين، مشيرا إلى أن نظام الصيرفة الإسلامية هو اللبنة الأولى من لبنات النظام المصرفي الجديد وفي هذا الصدد أكد ذات المسؤول أن "البنك الوطني الجزائري وبعد الإقبال الذي عرفته منتجات الصيرفة الإسلامية قرر رفع التحدي وتوفير هذه الخدمات الجديدة على مستوى كل الوكالات بنهاية السنة الجارية.

وتقوم هذه المؤسسة المالية حاليا بتكوين الإطارات وفتح هذه الخدمات على مستوى الولايات بمجرد انتهاء فترة التكوين وتوفر الشروط بما في ذلك إطارات وكالات الجنوب التي تستعد لإطلاق هذا النشاط الجديد، يضيف ذات المسؤول كما يعتزم البنك الوطني الجزائري –وفقا للسيد شعلال– إطلاق منتجات جديدة في إطار نظام الصيرفة الإسلامية تضاف إلى المنتجات التسعة الحالية (ادخارية أو تمويلية) التي تستهدف الأفراد والعائلات والمهنيين والمؤسسات المصغرة في المرحلة الأولى. وتستهدف المنتجات الجديدة التي سيتم إطلاقها بنهاية السنة الجارية المرقيين العقاريين والمتعاملين في مجال التجارة الخارجية سواء كانوا مستوردين أو مصدرين والمستثمرين بما يضمن التكفل والتحكم في مختلف نشاطات الصيرفة الإسلامية كمكمل للنشاطات البنكية الأخرى وليس بديل عنها.

المطلب الثالث : مصرف السلام 2018

مصرف السلام – الجزائر بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، ان مصرف السلام – الجزائر[36] يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تتبع من المبادئ والقيم الاصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

- لقد حقق مصرف السلام الجزائر سنة 2018قفزة نوعية في النشاط وفق ما تدل عليه النتائج الطيبة التي حققها خلال هذه السنة حيث قد بلغ مجموع المركز المالي للمصرف مبلغ 110مليار د ج مقابل 86مليار دج سنة 2017 بنمو قدره 28% حيث ارتفعت محفظة تمويلات الزبائن لتبلغ مستوى75 مليار دج بزيادة قدرها 66%عن مستواها سنة 2017نتيجة لتوسيع قاعدة زبائن المصرف وكذا ولوج قطاع التجزئة والافراد.

- وبلغ مجموع الودائع العملاء ما قيمته 85مليار دج سنة 2018 مقابل65 مليار دج سنة 2017بنمو قدره 32% ما يعبر عن تحسين صورة المصرف لدي متعامليه وزيادة ثقتهم فيه.

- وقد كان من نتيجة زيادة حجم محفظة التمويلات وتوظيفها نهاية السنة 2018حيث بلغت 28مليار دج مقابل 35مليار دج أي بتراجع نسبته 20%عن مستوى 2017

من جهة أخرى، بلغ الناتج البنكي سنة 2018مستوى 7مليار دج مقابل 4مليار دج بنسبة نمو قدرها 76%، ونتيجة لزيادة المصرف وحاجيات تشغيله فقد بلغت المصارف التشغيلية سنة 2018مستوى 2.5مليار دج مقابل 1.8مليار دج سنة 2017بزيادة قدرها 40% بلغت حقوق المساهمين مستوى 17.3مليار دج بزيادة قدرها 4%عن مستواها عند نهاية السنة 2017.كما بلغت التنجية الصافية لسنة 2018 بلغت 2.42مليار دج مقابل 1.18مليار دج سنة 2017 أي بنمو قدره 105%.

يعتبر عام 2018 قفزة نوعية وعلامة بارزة في مسيرة المصرف، التي تميزت بالأداء الجيد والنمو الشامل لجميع مسارات ومجالات العمل المصرفي وتكللت بالنتائج الإيجابية البارزة، حيث حقق نجاحا ملحوظا على صعيد توطيد مكانته ومعززا حضوره وتواجده في السوق الجزائري.

[36] التقرير السنوي للمصرف سنة 2018

وفيما يلي جانب من نشاطات المصرف التي ساهمت بدور كبير في تحقيق النتائج المرجوة:

1/ الخطة الاستراتيجية 2019-2021

تم اعتماد الخطة الاستراتيجية للمصرف للأعوام 2019-2021من قبل مجلس الإدارة بأهداف طموحة للنهوض بخدمات المصرف بما يحقق رضى العملاء ويدر بالأرباح المجزية للمساهمين. حيث تتمحور أهداف الخطة الاستراتيجية الجديدة للمصرف فيما يلي:

- تقديم ونشر الخدمات المصرفية الإسلامية المتميزة
- المساهمة الفعالة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة
- استحداث خدمات ومنتجات مصرفية تناسب احتياجات ورغبات كافة فئات المجتمع. ويعتبر ذلك أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول اليها وتقديمها سواء للأفراد او المؤسسات.
- الحرص والعمل على النهوض بجودة الخدمات المقدمة بما يحقق رضى العملاء بشكل أساسي
- تطوير الأنظمة والإجراءات المصرفية بما يرفع من جودة وسرعة الخدمات المقدمة للعملاء
- تطوير ورفع كفاءة الكادر البشري العامل في المصرف، ليتمكن من تقديم الخدمة بالصورة الأمثل
- الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية انطلاقا من هوية المصرف
- التركيز على تطبيق أحدث الأنظمة الخاصة باعتبارها حجر لتأسيس البنك الرقمي

2/ السياسات وإجراءات العمل : وفي الجانب التنظيمي تم اعتماد 37نصا تنظيما ، تناول جوانب متعددة من الأنشطة المصرف وأبرزها ما يلي[37] :

- تحديث الإجراءات العملية والتنظيمية المتعلقة بوظيفة التمويل لإعادة تكييف معالجة التمويلات الممنوحة من قبل المصرف للمؤسسات والافراد بهدف الوصول الى السبل المثلى التي تحقق التكفل الأحسن

[37] نفس المرجع السابق ، التقرير السنوي 2018

- تعديل الشروط المصرفية العامة من خلال مراجعة مختلف العمولات المطبقة على العمليات المصرفية

- تحيين الإجراءات المتعلقة بمعالجة الخدمات المصرفية عن بعد، وذلك بهدف مواكبة تطور نظام الخدمات المصرفية الالكترونية

- تحديث إجراءات تسيير ومعالجة العمليات بواسطة بطاقات الدفع الالكتروني، الدف عبر الانترنت والدفع الدولي

- إعادة التنظيم الهيكلي والوظيفي للفروع وتصنيفها (فرع مشترك – فرع المؤسسات – فرع التجزئة المصرفية) من خلال وضع أطر لتوسع شبكة المصرف على مستوى التراب الوطني سعيا نحو التميز والرقي بجودة خدمات المصرف الموجهة للمتعاملين.

/3التسويق وتطوير المنتجات

تم خلال سنة 2018اطلاق مجموعة من المنتجات المصرفية من بينها دار السلام للاستئجار الذي يسمح باستئجار منزل عن طريق المصرف كما تم اطلاق تطبيق الموبايل المصرفي (السلام سمارت بنكنغ) الذي يمكن متعاملي المصرف من الاطلاع على حسابه في أي وقت، وتم ايضا اطلاق بطاقة فيزا الدولية بمستوياتها الثلاث (مسبقة الدفع – الذهبية – بالاتينيوم)، و بغرض استقطاب الموارد تم اطلاق طو مبلا من اجل الفوز بعمرة مدفوعة التكاليف من خلال دفتر الاستثمار أمنيتي وذلك بسحب قرعة كل ثلاثة اشهر .

وفي إطار تحسين صورة المصرف ونشرع ثقافة الصيرفة الإسلامية تم تنظيم المؤتمر الثاني لمصرف السلام الجزائر للمالية الإسلامية يوم الاحد 2018/10/28بدار الأمام بالمحمدية بالجزائر العاصمة تحت عنوان (التمويل الإسلامي – الطريق الأمن) بحضور كل من رئيس وأعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية والمدير العام للمصرف وبمشاركة مجموعة من الدكاترة والباحثين في مجال الصيرفة الإسلامية.

- كما تم إطلاق في سنة 2018 إطلاق موقع مصرف السلام الجزائر الالكتروني الجديد والمتطور من حيث التقنية والتنوع المحتوى، وقد تم تدعيمه بخصائص وأدوات تكنولوجيا تسهل من عملية استخدامه

4/ النشاط التمويلي : عرفت التمويلات خلال سنة 2018، نشاط مكثفا في ايطار معالجة ملفات الشركات الناشطة في مختلف الميادين الاقتصادية.

4-1/ تمويل المؤسسات : حيث وصل عدد الملفات المدروسة الى 440ملف سنة 2018، ما يعكس معدل النمو مقدر بـ 54%مقارنة بسنة 2017 كما يوضح الجدول التالي :

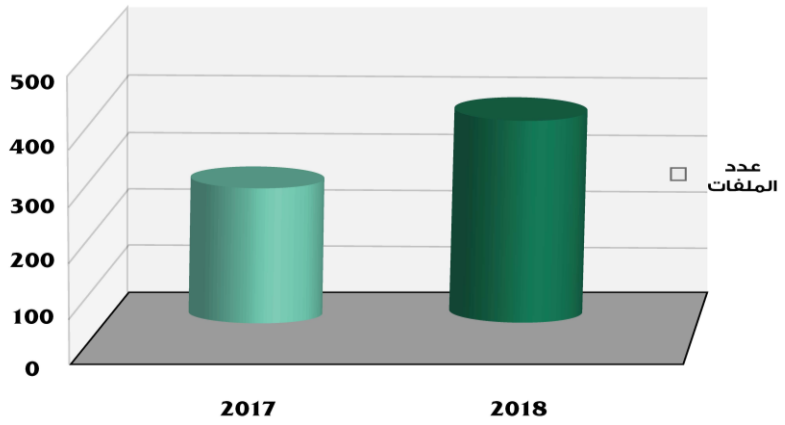

شكل 1: عدد الملفات التمويلية

وقد توزعت الملفات التمويلات ما بين استثمارية واستغلالية بقيمة تمويل اجمالية بلغت 75 مليار دج

- محفظة التمويلات حسب الوكالة

تمثل محفظة التمويلات لفرع دالي إبراهيم حصة الأسد من المحفظة الإجمالية بنسبة 33% يليه فرع باب الزوار بنسبة 16%، والباقي موزع بين مختلف الوكالات الأخرى.

- محفظة التمويلات حسب الانتشار الجغرافي: وفي أطار المشروع التوسعي للمصرف ورغبة منه في استقطاب أكبر عدد ممكن من الزبائن وتلبية احتياجاتهم على أحسن وجه، تم أفتاح الفروع التالية خلال سنة 2018: ثلاث فروع جنوب الجزائر (ورقلة، ادرار، بسكرة) فرعين بالعاصمة (حسيبة، سيدي يحيي)، فرع شرق الجزائر (باتنة)

- محفظة التمويلات حسب رقم اعمال المؤسسة: تمثل المؤسسات الصغيرة نسبة 33%من محفظة التمويلات، تليها المؤسسات المتوسطة بنسبة 26%

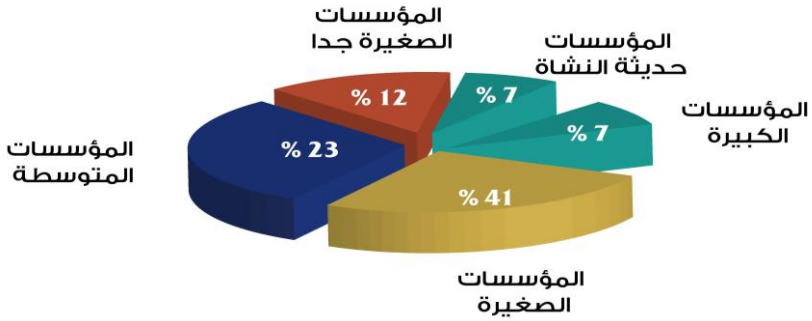

شكل 2: محفظة التمويلات حسب رقم اعمال المؤسسة

- التمويلات الممنوحة: وصل حجم التمويلات الممنوحة الى 103مليار دج ما يعكس معدل نمو مقدر بـ 49 مقارنة بسنة 2017، ويعود ذلك بالأساس الى توسع قاعدة المتعاملين وتنويع المنتجات وافتتاح فروع جديدة

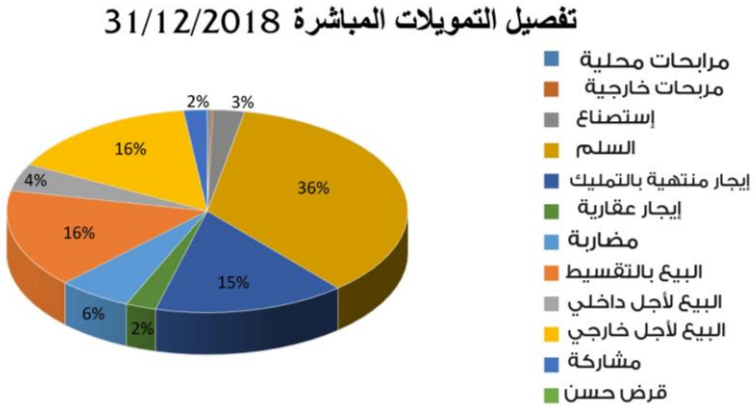

شكل 3: التمويلات المباشرة 31/12/2018

2-4/ تمويل الافراد

- تمويلات الاستهلاكية : لقد عرف التمويل الاستهلاكي للأفراد نسبة انجاز ملحوظة للسنة الثانية على التوالي ، حيث تم بيع 7425سيارة نفعية بصيغة البيع بالتقسيط ، مقابل 3100سيارة خلال السنة الفارطة ، ما يمثل نسبة نمة سنوية تقدر بـ 139% ، وحيث بلغت قيمة التمويلات الممنوحة 9.3مليار دينار جزائري خلال سنة 2018مقابل 3.5مليار دينار جزائري سنة 2017، ما يعادل نسبة نمو للتمويلات الممنوحة تقدر بـ 165%كما تم التعاقد مع 9مؤسسات حكومية لغرض استفادة موظفيها من خدمات المصرف الموجهة للأفراد إضافة الى الاتفاقيات المبرمة سابقا 33اتفاقية ، ما يرفع العدد الإجمالي للاتفاقيات الى 42، وتم أيضا ابرام اتفاقيات مع شركات تصنيع السيارات المحلية (HYUNDAI ,RENAULT,KIA,SEAT,AUDI,SKODK)
- التمويل العقاري: شهدت سنة 2018نشاط مكثفا في معالجة ملفات التمويل للأفراد وشركات الترقية العقارية لإنجاز المشاريع ذات طابع السكني الترقوي والملخصة كلاتي:

حيث وصلت قيمة التمويلات المفعلة الى 2.8مليار دج، ما يعكس معدل النمو مقدر بحوالي 63%مقارنة بسنة 2017، وكان توزيع التمويلات بذات الصيغة عبر فروع المصرف

جدول 3: التمويلات ذات طابع سكني ترقوي

رقم	فرع	تبليغ المتعامل	تفعيل التمويل	المجموع الكلي
1602	باب الزوار	5	17	28
901	البليدة	4	15	26
2501	قسنطينة	6	13	32
1601	دالي ابراهيم	18	42	72
1603	القبة	9	9	26
3101	وهران	7	18	35
1901	سطيف	1	7	10
3001	ورقلة	4	4	17
1604	حسيبة	2	4	11
1605	سيدي يحي	6	1	8
101	ادرار	0	0	2
	المجموع الكلي	62	130	267

كما انه تم ابرام عدة اتفاقيات في اطار تمويل الافراد بين المصرف عدة مؤسسات اقتصادية وعدة جامعات بالموازاة مع فتح فروع للمصرف، منها جامعات ادرار وبسكرة وباتنة.

5/ نشاط استقطاب الودائع وإدارة وسائل الدفع

عرفت الودائع في نهاية 2018 نموا معتبرا حيث ارتفع حجمها من 64مليار دج في نهاية ديسمبر 2017الى 85مليار دج في نفس الفترة من سنة 2018اي بفارق 20مليار دج وبنسبة 32%، بينما ارتفعت التمويلات من 46مليار دج الى 75مليار دج في نهاية ديسمبر 2018وبفارق 29مليار دج وبنسبة 63%

وبخصوص المقاصة الالية فان من اهم العمليات المنفذة عمليات الشيكات والتي تسجل رقم معتبر مقرنة بالوسائل الأخرى، حيث بلغت قيمة الشيكات المتداولة عبر نظام المقاصة الالية خلال سنة 2018 321 مليار دج من خلال 200الف شيك، مسجلة نسبة نمو بلغت 31%مقارنة بسنة 2017حيث كانت قيمة التعاملات 245مليار دج من خلال 156ألف عملية.

كما بلغت قيمة التحويلات المتداولة عبر نظام الدفع الألي للمبالغ الكبرى خلال سنة 2018ما يعادل 56مليار دج من خلال 4812عملية ، مسجلة نسبة نمو بلغت 47%مقارنة بسنة2017 حيث كانت قيمة التعاملات 38.3مليار دج من خلال 3276عملية ، اما العمليات بالعملة الصعبة فقد تم القيام بـ 582عملية شراء للعملة الصعبة من مصالح بنك الجزائر ولصالح عملاء المصرف بمبلغ اجمالي قدره 194مليار دج ما يعادل (1.65مليار دولار) وفيما يخص بطاقات السحب والتخليص الموزعة على العملاء فقد عرفت هي الأخرى نموا معتبرا بحيث بلغت عدد البطاقات الموزعة في ديسمبر 2018، 2638بطاقة مقابل 1040بطاقة في سنة 2017وبخصوص البطاقة الدولية فيزا كارت فقد تم بيع 488بطاقة خلال 9 اشهر الأخيرة من سنة 2018.

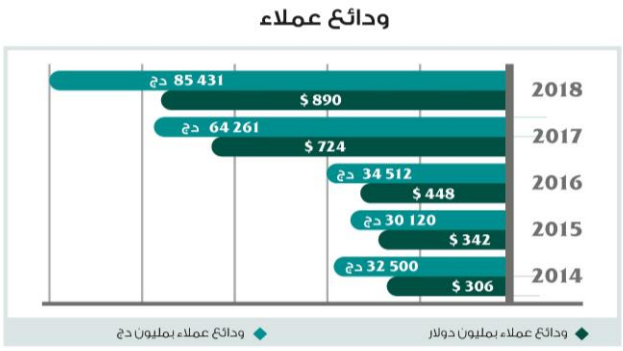

سجلت ودائع عملاء خلال سنة 2018 نموا ب33% مقارنة بسنة 2017.

- ولم يفوت المصرف فرصة اغتنام المناسبات الدينية كل سنة لتنظيم قرعة لفائدة الموظفين من أجل أداء مناسك العمرة , وكان عددهم 14موظفا .
- – واهتم المصرف بالجانب الصحي للموظف، حيث تم التعاقد مع شركة خاصة لتسيير ودراسة الملفات الصحية للموظفين من اجل التغطية الصحية في إطار التكفل والمساعدة والمساهمة في التكاليف العلاجية للموظف، مهما كان نوعها.
- اما على المستوى الخارجي من خلال الدعم المادي والاجتماعي والخيري ، فان مجال مساهمة المصرف شمل الملتقيات العلمية ، وكذا الجمعيات المتخصصة في تقديم يد المساعدة والعون لفئات من المجتمع جد حساسة كالمرأة الجزائرية ، والطفولة ، وذوي الاحتياجات الخاصة .وسهر المصرف على تنفيذ برنامج الإعانات بالتكفل بالطلبات عبر تحديد بالتنسيق مع الجمعيات ، الاحتياجات في مجال الدعم والاعانة وتقييمها ، وحصر الطلبات واعداد الملفات ، واعداد جدول الاعمال اللجنة وارسالها الى أعضاءها للمداولة ، وتنفيذ بالتنسيق مع الجمعيات برامج وتدابير المساعدة
- والدعم الموجهة للعائلات المحرومة، والقيام بزيارات ميدانية لكل جهة مستفيدة لتحقق من تنفيذ الاعانة الممنوحة.
- كما تمت المشاركة في عدة نشاطات وتظاهرات علمية وثقافية دعي اليها المصرف من خلال المدير العام او مسؤول خلية نشاط المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.
- بلغ المبلغ الإجمالي للإعلانات من حساب الخيرات خلال سنة 2018، 46.334.355 مفصلة كما هو موضحة أدناه:
- اعانات اجتماعية: 800.000دج
- الملتقيات والتظاهرات العلمية: 6.047.873 دج
- قروض حسنة: 10.000.000 دج
- حصص متخصصة: 2.000.000 دج
- المدارس القرآنية والجمعيات المتخصصة: 14.395.067دج
- قفة رمضان: 7.950.000 دج
- حافلة وقفية للأيتام : 5.141.395دج

6/ المسؤولية الاجتماعية للمصرف

أولى مصرف السلام اهتماما كبيرا للمسؤولية الاجتماعية من خلال تفعيلها وتطوير مجالاتها ، حيث كان الحرص عبى تحسين المناخ الاجتماعي للمصرف وتطوير المستوى المعيشي للموظف ، وفي جانب اخر الالتزام بالمشاركة من الأنشطة وبرامج الخدمة المجتمعية ، بشكل مؤسساتي من خلال توجيه صرف الأموال المجنبة من الرقابة الشرعية في مصارف تخدم المجتمع ومنها ، التعليم ، الرعاية الصحية ، العمل الخيري للأيتام ، نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية ، دعم المشاريع الصغيرة ، دعم العمل التطوعي ، نشر ثقافة الصيرفة والمالية الإسلامية في المجتمع عرف نشاط المسؤولية الاجتماعية للمصرف تطورا كبيرا خلال سنة 2018، حيث تم الاشراف على منح 52قرض حسن للموظفين، بين 100.000دج الى 200.000دج لسداد دين او تسديد ايجار او ترميم منزل، بذلك يكون المصرف قد ساهم في هذا الإطار الاجتماعي في رفع حرج الدين او مشكل السكن على كثير الموظفين

7/ تطوير نظام المعلومات

في اطار مواكبة تطور المصرف ، قامت خلية التطوير بإنجاز مشروع الانتقال من النسخة السابعة لنظام المعلومات 24tالى نسخته السابعة العشر ، وتعتبر بذلك من البنوك القليلة في العالم التي اعتمدت هذه النسخة وفي نفس الاطار تم تجديد البنية التحية بشكل كامل باستعمال اخر اصدار من معالجات IBMفي بيئة افتراضية بشكل كلي VIRTUAL Platform)) كما تم الانتهاء من مشروع بطاقة الدفع visa ، وتقديم الدعم اللازم من اجل انطلاقة جيدة للمنتج إضافة لتطوير واطلاق منتج الودائع لأجل وتطبيق smart BANKING لأجهزة الموبايل ، هذا وتم القيام بعدد من التعديلات للتأقلم مع متطلبات المصرف ، تخص تسيير مخزون السيارات ، تقييس ملف طلب الشيكات الخاص بشركة SATIM، وحفاظ على أمن نظام المعلومات المتطور تم ترقية نظام مكافحة الفيروسات البنكي كاسبر كي الى اخر نسخة وتم وضع نظام مركزي لمرقبة المخاطر المتعلقة بنظم المعلومات ويتم حاليا العمل على ترقية مركز المعلوماتي الرئيسي ليتطابق مع المعايير الدولية .

المبحث الثاني :الدراسات السابقة

الدراسة الأولى : من اعداد حنين محمد بدر عجور

1- تحت عنوان (دور الاشتمال المالي بدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة الحالة – البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)

2- الهدف : هدفت الدراسة الى التعرف على دور أبعاد الاشتمال المالي في تحقيق المسئولية الاجتماعية لعملاء البنوك الأسلامية في قطاع غزة .

3- المنهجية : المنهج الوصفي التحليلي

4- مجتمع الدراسة: جميع عملاء البنوك الإسلامية في قطاع غزة

5- عدد افراد العينة 383

لقد تم استخدام أسلوب العينة العشوائية

النتائج والتوصيات

أولا : النتائج

اهم النتائج التي تم توصل اليها في دراسة :

- حظي محور الوصول إلى الخدمات المالية بدرجة مرتفعة من الموافقة حيث بلغ الوزن النسبي للمحور ،22%ويرجع ذلك إلى أن سلوك الموظفين وتعاملهم لدى البنك جيد مما يسهل الوصول الى الخدمات البنكية، والتواصل يتم عن طريق المراسلات الالكترونية مما يسهل عملية الوصول للخدمات البنكية، ووجود عدد فروع كافية للبنك تسمح بالوصول للخدمات البنكية.
- حظي محور الوصول إلى الخدمات المالية بدرجة متوسطة من الموافقة حيث بلغ الوزن النسبي للمحور ،33.6%ويرجع ذلك إلى أن الوثائق الرسمية كالبطاقة الشخصية والمستوى التعليمي يؤثر على استخدام الخدمات البنكية المتاحة.
- حظي محور جودة الخدمات المالية بدرجة متوسطة من الموافقة حيث بلغ الوزن النسبي للمحور ،33.2%ويرجع ذلك إلى الشعور بالثقة لدى العملاء تجاه البيانات والمعلومات المالية في البنك، والرضا تجاه البنك وأداء موظفيه والخدمات المقدمة.

ثانيا :التوصيات

اهم التوصيات التي تم توصل اليها في دراسة :

- العمل على حملة توعية لشرح مفهوم المسئولية المجتمعية وأبعادها ومبادئها.
- لاشراف على ورشات عمل توعوية للشباب للتعامل مع الخدمات البنكية المختلفة.
- العمل على ايجاد جهة رقابية للفصل في الن ازعات بين العملاء والبنوك تكون حيادية ومستقلة.
- عرض الخدمات المصرفية التي تتناسب وتتلاءم مع قيم المجتمع المحلى والواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المحلى.

الدراسة الثانية : من أعداد زهراء أحمد محمد توفيق النعيمي

تحت عنوان حول) تحليل مؤشرات الاشتمال المالي للقطاع المصرفي العربي)

الهدف : يهدف البحث الى عرض جانب مفاهيمي معاصر عن موضوع الأشتمال المالي وتحليل مؤشر الأشتمال المالي العالمي للدول العربية.

عينة البحث : مجموعة من دول منها) دولة الامارات العربية المتحدة, ممكلة البحرين ، دولة كويت، الجمهورية اللبنانية ،المملكة الأردنية الهاشمية ، جمهورية مصر العربية، جموهرية العراق ، جموهرية اليمنية)

سنة دراسة : 2011-2014

منهج البحث : تبنى البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

اهم النتائج التي تم توصل اليها في دراسة :

- يعد الاشتمال المالي هدفا تنمويا تسعي جميع الدول نحو تحقيقه لأنعكاسه الكبير في تحقيق الاستقرار المالي فضلا عن تحقيق النمو الأقتصادي والأجتماعي.
- هناك عوائق كبيرة جدا امام فئات المجتمع في بعض الدول العربية ولا سيما من ذوي الدخل المحدود في الحصول على الخدمات المالية المصرفية والتي تكمن في أرتفاع تكلفة الخدمات المالية والمصرفية.
- حققت الامارت المركز الأول بين الدول العربية في المؤشر العالمي للاشتمال المالي والمؤشر الوصول الي حسابات في المؤسسات المالية المصرفية الذي يصدره البنك الدولي جاءت البحرين ثم الكويت على التوالي .

ثانيا : التوصيات

اهم التوصيات التي تم توصل اليها في دراسة :

- ابتكار أدوات حديثة ذات تكلفة منخفضة لايصال الخدمات المصرفية الى كافة فئات المجتمع في الدول العربية ، ولاسيما فئة الدخل المحدود والنساء والشباب التي تسهم في تحقيق الأشتمال المالي في الدول العربية الذي يسهم بدوره في تحقيق التنمية المستدامة .
- تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي وتحسين حجم ونوع الخدمات المصرفية المقدمة في الدول العربية لتحقيق نظام مالي أكثر اشتمالا واستقرار.
- تخفيف القيود والإجراءات القانونية في العمليات المصرفية التي تعد من العوائق الكبيرة التي تقف امام تحقيق الأشتمال المالي .

الدراسة الثالثة : من اعداد :سيف هشام صباح،

تحت عنوان :)الصيرفة الأسلامية مفهومها وعملياتها –دراسة تحليلية على المصرف العراق الأسلامي –)

هدف البحث :يهدف البحث في اطارها لنظري والميداني لتوضيح العديد من النقاط التي تتعلق بالصيرفة الأسلامية وأشكال الاستخدمات فيها و خلفيات تأسيس المصرف العراقي الأسلامي و قياس الأهمية النسبية لاستخدمات الأموال في المصرف العراقي الأسلامي وخاصة فيما يتعلق منها بالاستثمار

سنة الدراسة:(1999-1993)

النتائج والتوصيات

اهم النتائج التي تم توصل اليها في دراسة :

أولا : النتائج

- تسعى المصارف الى تحقيق أهداف ذات طابع انساني واجتماعي إضافة الى تحقيق هدف الربحية الضروري لبقاء ونمو المصرف وقد اخذت هذه المصارف بالازدياد وبشكل كبير في مختلف أنحاء العالم .

- بدء المصرف العراقي الإسلامي في ظل ظروف اقتصادية معقدة وهي لازالت قائمة لحد الان وقد أثرت كثيرا على النشاط المصرف.
- شكلت الاستثمارات ألاهمية النسبية الأكبر لاستخدمات الأموال وهذا مايثبت فرضية البحث وهو أحد أسباب تعرض لمصرف للخسارة او الخسائر نتجية لارتفاع قيمة هذه الاستثمارات وانخفاض قيمتها قياسا بالتزامات المصرف .
- لم توضح الميزانيات تفاصيل وطبيعة الاستثمارات في المصرف بل كانت بشكل مطلق .

ثانيا : التوصيات

- توسيع الأنشطة التي تستند على العمولة المصرفية بدوتن الاقتراب او التعامل بالفائدة.
- ضرورة ان تكون التقارير او الميزانيات العمومية للمصرف العراقي الإسلامي موضحة بشكل بتفصيلي بحيث تعطي للباحثين والمهتمين صورة أوضح حول النشاط المصرف.
- ضرورة تحسين ودخول في مجالات استثمارية أوسع بعد دراستها بشكل علمي حتي لا تتكرر الإخفاقات التي حدثت في 1996.
- ضرورة تكثيف الحملات الاعلانية حول نشاط المصرفي العراقي الإسلامي لجذب العديد من الزبائن ومنافسة مع بقية المصارف العاملة في العراق.
-

الدراسة الرابعة : من اعداد : ماجد أبو دية .

تحت عنوان (اثر الأشتمال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين)

الهدف من الدراسة :

- التعرف على المؤشرات الدالة على الاشتمال المالي في فلسطين خلال الفترة (1995-2015)
- قياس أثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة (1995-2015)

النتائج والتوصيات

اولا : النتائج

اهم نتائج التي تم توصل اليها في دراسة :

- بلغت مرونة التسهيلات الائتمانية المباشرة (0.26) بمعنى ان زيادة التسهيلات الأئتمانية المباشرة بنسبة 100% سيودي لزيادة التنمية الاقتصادية بمقدار (26%)

- بلغت مرونة ودائع الجمهور 0.96- ، بمعني ان زيادة ودائع الجمهور بنسبة 100% سيودي الى انخفاض التنمية الأقتصادية في فلسطين بنسبة 56%
- بلغت مرونة عدد فروع البنوك (0.56) بمعنى ان زيادة عدد فروع البنوك بنسبة 100%سيؤدى الى زيادة التنمية الأقتصادية بنسبة 56%
- بلغ معامل الارتباط بين عدد اجهزة الصراف الالي وبين التنمية 73%.وهذا يدل على قوة و إيجابية العلاقة بين عدد الأجهزة الصراف الالي وبين التنمية الاقتصادية في فلسطين ، وبلغ معامل الارتباط بين عدد نقاط البيع والتنمية الأقتصادية 83%.
- ثانيا : التوصيات

اهم التوصيات التي تم توصل اليها في دراسة :

- ضرورة ابتكار خدمات مصرفية مقدمة بدون فروع بنكية بصفتها وسيلة لتحسين فرص حصول الفقراء على الخدمات المالية
- نظرا لسلبية ودائع الجمهور علي التنمية الاقتصادية في فلسطين فذلك يتطلب توعية الجمهور بأهمية الاستثمار في المشاريع الإنتاجية التي تساهم في التنمية الأقتصادية في فلسطين

خلاصة الفصل :

تطرقنا في الفصل الى تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر حيث كان المطلب الأول يتحدث عن نظرة العامة للمصارف في الجزائر حيث كانت من بين الدول السابقة في انشاء البنوك الإسلامية ولكن ذلك لم

ينعكس على حجم هذا النوع من النشاط ، وتطرقنا الي المطلب الثاني الى اهم القوانين التي وضعتها السلطات الجزائرية لتنظيم الصيرفة في الجزائر وفتح شبابيك في بنوكها الوطنية من ابرزها البنك الوطني الجزائري ثم انتقلنا الى المطلب الثالث الذي كان يتحدث عن تجربة المصرف السلام الجزائري

الخاتمة

الخاتمة

هدفت الدراسة إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي، أهميته أهدافه ودور المنوط به في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي للدول فضلا عما يجنيه على الجانب الاجتماعي من تضمين المهمشين بالنظام المالي الرسمي بالدول وحمايتهم ماليا من خلال التعريف بحقوقهم، وهذا مع التطور الهائل في التكنولوجيا، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وادارة عمليات القطاعات المالية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها.

وبالرغم من جهود العديد من الأنظمة المالية حول العالم في احتواء المحرومين ماليا والذين أسلفنا الإشارة الى أسباب حرمانهم في البحث، إلا ان هناك فئات عديد وخاصة المسلمة منها لم تمتد اليها عملية الاشتمال المالي، ولذلك كان للصيرفة الإسلامية الدور الأبرز في احتواء هاته الفئات وضمهم الى النظام المالي نظرا لمبادئها والتي تتناسب ومعتقدات المستبعدين ماليا.

النتائج

1. رغم العراقيل والتحديات التي تواجه البنوك التجارية الجزائرية، فان التفاؤل في نجاح وتطوير منتجات الصيرفة الإسلامية يبقى قائما، مع وجود مؤشرات جيدة تبعث على التفاؤل أهمها :

وضع القاون المتعلق بالصيرفة الإسلامية و تزايد الطلب على صيغ التمويل الإسلامي من طرف العملاء وكذلك مع بدا فتح الحكومة لشبابيك الإسلامية في البنوك الوطنية .

يجب لقيام بحملات إعلانية وإشهارية لتوعية الأفراد بأهمية الفروع والنوافذ الإسلامية وماتلعبه في رفع التنمية للمجتمع

تعد ظاهرة فتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية نتيجة صحوة المجتمعات نحو الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وضرورة استبدال المعاملات الربوية بالمعاملات الإسلامية والتخلص من الحرام

2. الاشتمال المالي يساهم في الحد من الفقر ومكافحته ويقوم بتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية
3. الاشتمال يقوم بلقضاء علي السوق غير الرسمية و يقوم بضم الافراد الى السوق الرسمية
4. يهتم الاشتمال المالي بثلاثة أنواع الوصول الى الخدمات واستخدام تلك الخدمات والجودة الخدمات المقدمة مع السعر المناسب لها

الاقترحات

1. يجب استغلال التكنولوجيا كأداة فعالة في توفير فرص الحصول على المنتجات المصرفية في المناطق النائية حيث يمكن تعديل أجهزة الصراف الآلي)ماكينات السحب النقدي(بشكل مناسب لجعلها سهلة الاستعمال بالنسبة للأشخاص الأميون والأقل تعليما .
2. يجب على البنوك إعادة تصميم استراتيجيات أعمالهم لاستيعاب خطط محددة لتعزيز الاندماج المالي للمجموعات ذات الدخل المنخفض واتباع نهج شامل في خلق الوعي حول المنتجات المالية، التعليم، وتقديم المشورة بشأن إدارة الأموال، الادخار والائتمان أو الاقتراض.

اختبار الفرضيات

1. نعم تلعب الصيرفة الاسلامية دورا مهما في تغطية جانب مهم من المحرومين مالياً وزيادة فرصهم في الحصول على الخدمات المالية.
2. لا يعتمد تحقيق الشمول المالي على الاصلاحات في جميع مستويات القطاع المالي وليس فقط تنويع الخدمات المالية وتوفيرها.
3. نعم لا تزال الخدمات المالية الاسلامية في الجزائر ضعيفة جدا ولا تغطي الطلب على الخدمات المالية.

المراجع

الكتب

1. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، ط1، المعهد الإسلامي للتدريب والبحوث التابع للبنك الإسلامي للتنمية ، جدة، السعودية،1425هـ – 2004م.
2. صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية،أنشطتها، التطلعات المستقبلية، دار اليازوري، عمان، الأردن 2008م.
3. عبد الرزاق الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط،1دار أسامة للنشر، الأردن،1989م
4. عبد الغفار حنفي عبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك وتطبيقاتها، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر،2000م
5. أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، دار عالم الكتاب الحديث، إربد، الأردن،2008م

الدوريات

1. ناصر سليمان، بوشرمة عبد الحميد، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07 ، 2010/2009م.
2. بن عمارة نوال، صالحي صالح، محاسبة البنوك الإسلامية، مجلة الباحث، العدد 02.
3. نصر سليمان، البنوك الإسلامية (تعريفها، نشأتها، مواصفاتها....)، الملتقى الدولي حول أزمة النظام الدولي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة،،05-06 ماي 2009م.
4. حمادي مراد، حمادي أحلام ، تقييم تجربة بنك البركة الجزائري، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة، 05-06 ماي 2009م.
5. داغي، بهناز علي القرة،الشمول المالي دولة قطر نموذجا، مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية– الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي بلندن ،2016.

التقارير السنوية

6. اسيا سعدان، واقع الشمول المالي في المغرب العربي)دراسة مقارنة : الجزائر توس المغرب (جامعة 8ماي 1945 قالمة ، دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الأنسانية والأجتماعية.
7. مجدي الأمين نوردين ،الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول ، مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية ،العدد 77—سبتمبر2015، مطبعة دبي.
8. حمو محمد، زيدان محمد، تحديات ومشكلات عمل البنوك الإسلامية في ظل التحديات الراهنة وسبل مواجهتها، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة.
9. عمر فرحاتي , الملتقى الوطنى حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر , جامعة الشهيد حمه لخضر- الوداي- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير ،6و7 ديسمبر 2017
10. تقرير السنوي للمصرف السلام 2018

الرسائل والاطروحات العلمية

1. عمر محمد عثمان، إدارة الموجودات/المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه تخصص مصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق، سوريا،2009م.
2. جميل أحمد، الدور التنموي للبنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005م.
3. أمارة محمد عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية الاقتصاد جامعة حلب،2010م
4. ميلودي عبد العزيز، محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر ،2007/2006م
5. طيبي عبد اللطيف، التطبيقات المتمايزة لتقنيات التمويل والاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد والمخاطرة، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2009/2008م

6. عبدو عيشوش، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، تخصص تسويق، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2008 /2009م،
7. حنين محمد بدر عجور , دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة – البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة(, قدم هذا البحث لاستكمال متطلبات الماجستير في إدارة الاعمال بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة
8. صورية شنبي , أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية)تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية (،جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر،2017

بحوث و أوراق علمية

1. سمير عبد الله واخرون، (الشمول المالي في فلسطين)، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية، الفلسطيني "ماس"، القدس
2. رامي عبيد ، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب ،صندوق النقد العربي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية 2019

الجرائد

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، رئاسة الحكومة ، مرسوم تنفيذي رقم 02-20 مؤرخ في 20رجب عام 1441الموافق 15مارس سنة 2020، يحددالعلميات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية ، الجريد الرسمية ، رقم 16، الصادرة بتاريخ الثلاثاء 29رجب عام 1441هـ الموافق 24مارس سنة 2020
2. وكالة الانباء الجزائرية